جمهورية مصر العربية

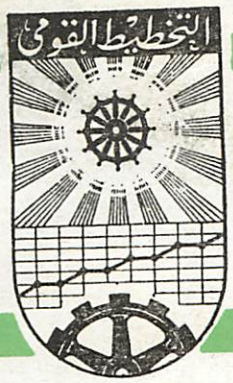

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٥٧٧)

دراسة تحليلية لأهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لدولة قطر خلال النصف الثانى من الثمانينات

اعداد

دكتور حسين محمد صالح

يوليو ١٩٩٤

=======

دراسة تحليلية لأهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لدولة قطر خلال النصف الثانى من الثمانينات

اعـــداد

د. حسين محمد صالح

يونيو ١٩٩٤

دليل المحتويات

	الموضـــــوع	رقم الصفحة
	تمهيـــــد	١
الفصل الأول	: تطور الناتج المحلى الاجمالى	٣
١-١	: التكوين الرأسمالى الثابت	١٠
١-٢	: الاستهلاك النهائى	١٣
الفصل الثانى	: التطورات المالية والنقدية	١٥
٢-١	المالية العامة	١٥
٢-٢	النقد والائتمان	١٨
٢-٣	الأرقام القياسية للأسعار	٢٤
الفصل الثالث	: التجارة الخارجية وميزان المدفوعات	٢٧
٣-١	الميزان التجارى	٢٧
٣-٢	ميزان المدفوعات	٢٩
٣-٣	تطور الواردات	٣١
٣-٤	تطور الصادرات	٣٣
٣-٥	سعر صرف الريال القطرى	٣٦
الفصل الرابع	: التطورات الاجتماعية	٣٧
٤-١	السكان والقوى العاملة	٣٧
٤-٢	التعليم والتدريب	٤٧
٤-٣	الرعاية الصحية	٥٥
٤-٤	الرعاية الاسكانية	٥٧
الفصل الخامس	: الخلاصة والتوصيات	٦٣
الهوامش		
الملاحق الاحصائية		
المراجع		

تمهيد

يختص قسم اقتصاديات الدول العربية بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومى بدراسة وتحليل التطور الاقتصادى والاجتماعى للدول العربية ولكل دولة على حده .

وتهدف هذه الدراسة الى تحليل التطور الاقتصادى والاجتماعى لدولة قطر للسنوات ١٩٨٥-١٩٩٠ والتعرف على اتجاهات النمو ، وتحديد كل من العوامل الايجابية والعوامل السلبية أو الاختلالات الهيكلية .

وتشمل هذه الدراسة على خمسة فصول بالاضافة الى المقدمة والملاحق الاحصائية ويتناول الفصل الأول منها تطور الناتج المحلى الاجمالى حيث يوضح العلاقة بين الناتج المحلى الاجمالى والمجاميع القومية الاساسية ، ثم كيفية انفاق الناتج المحلى الاجمالى على الاستهلاك النهائى بشقيه الحكومى والعائلى والتراكم الرأسمالى ، ويعرض الفصل الثانى تطور ايرادات ومصروفات الميزانية العامة للدولة والسياسات النقدية والائتمانية والمالية والمستوى العام للأسعار ، ويبين الفصل الثالث تطور الصادرات والواردات ورصيد ميزان المدفوعات ، أما الفصل الرابع من هذه الدراسة فيتناول أهم القضايا الاجتماعية التى تعكس ثمار التنمية واحتياجات المجتمع حيث يبدأ بتطور السكان والقوى العاملة ثم تطور خدمات التعليم والتدريب والرعاية الصحية والاسكان ، وتبلور الدراسة فى الباب الخامس مقترحات وتوصيات لعلاج الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية ومنطلقات أساسية لخطط التنمية فى المستقبل .

وتغطى هذه الدراسة الفترة من ١٩٨٥ وحتى ١٩٩٠ وهى الفترة التى توفرت عنها بيانات متسقة الى حد كبير، ومصدر هذه البيانات الجهاز المركزى للاحصاء فى دولة قطر ، واستكملت البيانات من الدراسات والتقارير والبيانات المنشورة فى الجهات والوزارات المعنية ومنها بيانات الحسابات الختامية للميزانية العامة للدولة بوزارة المالية والبترول ، واصدارات مؤسسة النقد القطرى ، والمؤسسة العامة للبترول ، واحصاءات وزارات الصناعة والزراعة والتربية والتعليم ودراسات جامعة قطر ، هذا بالاضافة الى الدراسات القطاعية والكلية للأمانة العامة بالمجلس الأعلى للتخطيط وغيرها .

وتعتمد هذه الدراسة على الأسلوب الاحصائى فى تحليل البيانات المتاحة ، علاوة على الأسلوب الوصفى فى بعض جوانبها ولقد كانت ندرة البيانات وعدم انتظام صدورها فى بعض الأحيان قيدا رئيسيا فى تحديد فترة الدراسة وتعتبر الفترة من ١٩٨٥ وحتى ١٩٩٠ مناسبة للتوصل الى نتائج مفيدة حيث تعكس فترة استقرار نسبى قبل حرب الخليج الثانية كما تصلح أن تكون أساسا للحصول على بعض المعاملات والعلاقات الفنية للتخطيط فى المستقبل .

ولقد أثرت هذه الدراسة مناقشة الهيئة العلمية بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية فلهم أتقدم بكل التقدير والشكر ، ونأمل أن تساهم هذه الدراسة فى وضع لبنة فى مجال اقتصاديات الدول العربية .

الباحث

الفصـــل الأول

تطورالناتج المحلى الاجمالى

يمكن التعرف على ملامح الاقتصاد القطرى من خلال دراسة التطورات الكمية والنوعية للمتغيرات الأساسية مثل الناتج المحلى الاجمالى وكيفية توزيعه على العوامل المختلفة التى تضافرت مع بعضها لانتاج السلع والخدمات ، وأيضا تحليل الناتج من زاوية انفاقه بين الاستهلاك والاستثمار والصادرات ، والوقوف على التغيرات الهيكلية نتيجة جهود التنمية فى السنوات السابقة.

وبدراسة بيانات الناتج المحلى الاجمالى لدولة قطر خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ يلاحظ اتجاه هذا الناتج نحو الزيادة من حوالى ٢٢٣٩٨٫٦ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٢٦٨٦٥ مليون ريال عام ١٩٩٠ وبمعدل نمو بلغ ٣٫٧٪ سنويا (١) . ويرجع ذلك النمو بصفة رئيسية الى تأثير قطاع النفط ليس فقط كمصدر للانفاق الاستثمارى والجارى ولكن أيضا الى تأثيره على معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى . هذاوكان لمعدلات النمو الموجبة فى القطاعات الغير نفطية تأثيرا محدودا على الناتج المحلى الاجمالى وأمر هذا شأنه يدعو الى ضرورة الاستمرار فى جهود تنويع مصادر الدخل فى البلاد.

ولقد شهدت السنوات ١٩٨٥-١٩٩٠ تحسنا فى هيكل الناتج المحلى الاجمالى حيث ارتفعت مساهمة القطاعات غير النفطية من ٥٧,٢٪ عام ١٩٨٥ الى ٦٦,٤٪ عام ١٩٩٠ , وهذا التغيير فى هيكل الناتج المحلى الاجمالى يعبر عن حجم الجهود التى بذلت لوضع حركة وتطور القطاعات الاقتصادية فى اطار متوازن نسبيا من جهة ، والى محاولة تطوير مصادر جديدة ومتنوعة للدخل من خلال تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة تلك التى يعول عليها فى أن تحقق للدولة دخلا متناميا من جهة أخرى . ويصور الجدول التالى الناتج المحلى الاجمالى لدولة قطر موزعا على الأنشطة الاقتصادية التى ساهمت فى انتاجه وذلك بالأسعار الجارية وبالمليون ريال قطرى .

جدول رقم (١)

الناتج المحلى الاجمالى حسب النشاط الاقتصادى
بالأسعار الجارية وبالمليون ريال

البيان	١٩٨٥		١٩٩٠		معدل النمو
	القيمة	٪	القيمة	٪	السنوى ٪
الزراعة والصيد	٢١٢ر٦	٠ر٩	٢٢٥	٠ر٨	١ر١
الصناعات التحويلية	١٧٧٠ر٣	٧ر٩	٣٧٨٠	١٤ر١	١٦ر٤
الكهرباء والماء	١٩٠ر٢	٠ر٨	٣٥٠	١ر٣	١٢ر٩
التشييد والبناء	١٣١٣ر٠	٥ر٩	١٠٩٥	٤ر١	ـ٣ر٦
جملة القطاعات السلعية غير النفطية	٣٤٨٦ر٤	١٥ر٦	٥٤٥٠	٢٠ر٣	٩ر٣
التجارة والمطاعم والفنادق	١١٨٦ر٤	٥ر٣	١٦٩٧	٦ر٣	٧ر٤
النقل والمواصلات	٤٤٩ر٩	٢ر٠	٦٧٩	٢ر٥	٨ر٦
التأمين والمال والعقارات وخدمات الأعمال	١٨٩٩ر٥	٨ر٥	٢٥٤٨	٩ر٥	٦ر٢
الخدمات الاجتماعية والحكومية والمنزلية	٥٦٥٢ر٧	٢٥ر٢	٧٤٧١	٢٧ر٨	٥ر٧
جملة قطاعات الخدمات والتوزيع	٩١٨٨ر٥	٤١ر٠	١٢٣٩٥	٤٦ر١	٦ر٢
الناتج المحلى الاجمالى غير النفطى	١٢٨٠٣ر٠	٥٧ر٢	١٧٨٤٥	٦٦ر٤	٦ر٩
النفط والغاز	٩٥٩٥ر٠	٤٢ر٨	٩٠٢٠	٣٣ر٦	ـ١ر٢
الناتج المحلى الاجمالى	٢٢٣٩٨ر٦	١٠٠	٢٦٨٦٥	١٠٠	٣ر٧

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات المجموعة الاحصائية السنوية ـ الجهاز المركزي للاحصاء ـ دولة قطر ـ الدوحة ـ سنوات مختلفة .

تشير بيانات الجدول رقم (١) الى زيادة الناتج المحلى الاجمالى فى القطاعات السلعية غير النفطية من ٣٤٨٦,٤ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٥٤٥٠ مليون ريال عام ١٩٩٠ ، وبلغ معدل النمو السنوى ٩,٣٪ ، كذلك يلاحظ ارتفاع مساهمة هذه القطاعات فى الناتج المحلى الاجمالى من ١٥,٦٪ الى ٢٠,٣٪ لسنوات المقارنة.

يلاحظ زيادة الناتج المتولد من قطاع الصناعات التحويلية من ١٧٧٠,٣ مليون ريال أى ما نسبته ٧,٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٥ الى ٣٧٨٠ مليون ريال وبنسبة ١٤,١٪ عام ١٩٩٠ ، وبلغ معدل النمو السنوى ١٦,٤٪ ، وهذه المعدلات القياسية ترجع الى التوسع فى تكرير البترول لزيادة القيمة المضافة من النفط وتقليل آثار التقلبات الحادة للأسعار العالمية، وزيادة فى الانتاج من المشروعات الصناعية الكبرى مثل مصانع الأسمنت والأسمدة الكيماوية والحديد والصلب وسوائل الغاز الطبيعى والبتروكيماويات ، كذلك تفسر معدلات النمو العالية نتيجة الجهود التى وجهت لقطاع الصناعات التحويلية باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق هدف تنويع مصادر الدخل وبسبب توفر العديد من العناصر المشجعة من مواد أولية وطاقة ورأس مال ، وهذه النتائج الايجابية تحفز على المضى فى تنمية هذا القطاع الحيوى .

ولضمان استمرار نمو الناتج الصناعى وتنويعه يجب وضع خطة لقطاع الصناعات التحويلية تنبثق من الاستراتيجية العامة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتأخذ فى الاعتبار التكامل الاقليمى ، والاهتمام بتأسيس قاعدة المعلومات ، وايجاد حلول مناسبة للزيادة الانتاجية وتخفيض التكاليف وضبط النوعية وفقا للمواصفات الدولية ، والعمل على زيادة مشاركة رأس المال الخاص القطرى فى المشاريع الصناعية عن طريق سياسات الدعم والحوافز ، مع الاهتمام بتدريب الكوادر القطرية لادارة وتوجيه هذه المشاريع .

حقق قطاع الكهرباء والماء معدلات نمو قياسية فى الدخل بلغت ١٢,٩٪ سنويا، ويرجع ذلك الى بناء المحطات الحرارية والكهربائية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه ، ويعتبر قطاع الكهرباء والماء من الدعائم الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث يعتمد تنفيذ البرامج الاستثمارية وبرامج التنمية الصناعية والزراعية والعمرانية على توفر الكهرباء والماء .

ويعانى قطاع الكهرباء والماء من بعض المشاكل التى تؤثر على أدائه ومنها (٢) :

- مشكلة البطالة المقنعة سواء بين الموظفين أو عمال اليومية هذا فضلا عن تدنى مستوى المهارات لدى العمالة التى تضمها ادارة الكهرباء والماء حيث أن ٨٠٪ من العمالة لا تحمل أى مؤهلات .

- عدم وجود خطة عمرانية لمدينة الدوحة باعتبارها أكبر تجمع عمرانى .

- ارتفاع تكاليف الانتاج ويؤكد ذلك التضخم الوظيفى فى ادارة الكهرباء والماء والفاقد فى التيار .

- الاسراف فى استهلاك الكهرباء والماء بسبب توزيعها للمواطنين بدون مقابل.

ولقد أن الأوان لترشيد استهلاك الكهرباء والماء عن طريق مساهمة المستهلك فى تكاليف هذه السلع الاستراتيجية ، كذلك علاج التضخم الوظيفى فى قطاع الكهرباء والماء ، وضرورة وجود خطة عمرانية لمدينة الدوحة والمدن الأخرى ، والتأكيد على الأخذ بأسلوب التخطيط فى تخصيص الموارد .

احتل قطاع البناء والتشييد المرتبة الثالثة بعد قطاع الصناعات التحويلية فى توليد الناتج المحلى الاجمالى ، ويقدر معدل النمو خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ ، بحوالى -٣,٦٪ سنويا ويفسر ذلك الانخفاض الى الاستقرار فى أعمال قطاع التشييد والبناء وانخفاض حجم الانشاءات نتيجة الانتهاء من معظم المشاريع الكبيرة الصناعية والبنية الأساسية والاسكان والمرافق العامة كالمدارس والمستشفيات والمبانى الحكومية والطرق ، كما أن نشاط قطاع البناء والتشييد يعتمد على النشاط الاستثمارى والذى يتأثر الى حد كبير بالايرادات النفطية ، هذا فضلا عن التأخير فى سداد مستحقات المقاولين.

ويتضح من الجدول السابق أيضا انخفاض مساهمة قطاع البناء والتشييد فى الناتج المحلى الاجمالى من ٥,٩٪ عام ١٩٨٥ الى ٤,١٪ عام ١٩٩٠ ، ومن الجدير بالذكر أن غالبية هذا الدخل عبارة عن عوائد للوافدين ويتم تحويل معظم هذه الدخول الى ذويهم فى خارج البلاد .

تشير البيانات المتاحة الى زيادة الناتج من قطاع الزراعة والصيد من ٢١٢,٦ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٢٢٥ مليون ريال عام ١٩٩٠ وبلغ معدل النمو ١,١٪ سنويا ويرجع ذلك النمو المتواضع فى هذا القطاع الى صعوبة الظروف المناخية ، وندرة المياه

والأراضى الصالحة للزراعة وارتفاع تكاليف الانتاج ، وما زالت الحكومة تقدم الدعم عن طريق توفير مستلزمات الانتاج الزراعية وتقديم معظم الخدمات مجانا للمزارعين مثل:

- خدمات الآلات والمعدات الزراعية لاعداد الأراضى وزراعتها وتسميدها وحصادها كذلك معدات الرش ومكافحة الآفات الزراعية .

- شتلات الخضر والفاكهة والبذور المحسنة .

- السماد بأنواعه المختلفة والمناسبة لكل محصول .

- نتائج البحوث الزراعية المكثفة فى زراعة الأصناف المختلفة ، ومقننات مياه الرى ومعاملات التربة .

- الارشاد لتبنى نتائج البحوث الزراعية والمائية .

ومن الجدير بالذكر أن تكاليف الانتاج الزراعى عالية بالمقارنة بالعائد لذلك يجب تحديد أهداف وأفضليات للانتاج الزراعى والسمكى فى ضوء دراسة للتكلفة والعائد الاقتصادى للمزارع القائمة وذلك بهدف (٣) :

- ترشيد استخدام الموارد .

- تحديد المزارع الواجب خروجها كلية من الانتاج الزراعى لعدم جدواها وارتفاع تكاليفها.

- ترشيد الدعم الحكومى للزراعة .

- تحديد أفضل مجالات وأساليب التوسع الرأسى .

- تحديد الخدمات والبيئة المساعدة اللآزم توافرها للقطاع الزراعى وخاصة فى مجال التسويق مثل التخزين .

- وضع السياسات الزراعية الملائمة الانتاجية والتسويقية والمالية.

- تخطيط التنمية الزراعية .

وترجع أهمية قطاع الزراعة والصيد الى مساهمته فى تحقيق الأمن الغذائى من ناحية ، كما أنه أحد مصادر تنويع الدخل من ناحية أخرى ، ولقد حقق الانتاج الزراعى معدلات مقبولة للإكتفاء الذاتى من بعض الأغذية فى دولة قطر حيث وصلت معدلات الاكتفاء الذاتى عام ١٩٨٩ حوالى ٩١٪ فى الأسماك و ٦١٪ فى الألبان ومنتجاتها و٥٣٪ فى البيض و ٤١٪ للخضروات و١٦٪ فى الفاكهة والبلح والتمور و١١٪ فى اللحوم .

وبدراسة بيانات الجدول السابق يتضح زيادة الناتج من قطاعات الخدمات والتوزيع من ٩١٨٨,٥ مليون ريال وبنسبة ٤١٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٥ الى ١٢٣٩٥ مليون ريال وبنسبة ٤٦,١٪ عام ١٩٩٠ ، وبذلك ارتفعت مساهمة هذه القطاعات فى الناتج المحلى الاجمالى .

وحقق قطاع النقل والمواصلات أعلى معدلات النمو بين قطاعات الخدمات والتوزيع ، حيث زاد الناتج المتولد فى هذا القطاع من ٤٤٩,٩ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٦٧٩ مليون ريال عام ١٩٩٠ ، ويقدر معدل النمو السنوى ٨,٦٪ ، يليه قطاع التجارة والمطاعم والفنادق حيث بلغ معدل النمو السنوى ٧,٤٪ ، ثم قطاع التأمين والمال والعقارات وخدمات الأعمال حيث بلغ معدل النمو ٦,٢٪ سنويا ، وذلك النمو نتيجة للنشاط الواضح فى المصارف وشركات التأمين والتطور فى عمليات الاستثمار المالى.

كذلك حقق قطاع الخدمات الاجتماعية الحكومية والمنزلية معدلات نمو عالية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ تبلغ ٥,٧٪ سنويا ، وهذا يوضح اهتمام الحكومة بتقديم خدمات الأمن والدفاع والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والتى تؤدى الى تحسين مستويات المعيشة للسكان على الرغم من الظروف المالية التى شهدتها البلاد فى هذه الفترة .

هذا وأثر انخفاض ايرادات النفط والغاز من ٩٥٩٥ مليون ريال وبنسبة ٤٢ر٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٥ الى ٩٠٢٠ مليون ريال وبنسبة ٣٣,٦٪ عام ١٩٩٠ وبمعدل انخفاض بلغ -١,٢٪ سنويا تأثيرا شديدا على النمو فى الناتج المحلى الاجمالى والذى بلغ ٣,٧٪ فقط رغم نمو القطاعات غير النفطية بحوالى ٩,٣٪ ، وهذا يؤكد أن قطاع النفط والغاز محدد أساسى لمعدلات التنمية فى البلاد .

مما سبق يتضح تواضع معدلات النمو فى الناتج المحلى الاجمالى ويمكن رفع هذه المعدلات عن طريق الاهتمام بالانتاجية بصورتيها : رفع انتاجية المواد الداخلة ، ورفع انتاجية العمل ، بالاضافة الى الاهتمام بتحسين الكفاءة الاستثمارية وعلى الأخص فى قطاع الصناعات التحويلية حيث توجد فرص استثمارية فى هذا القطاع تحتاج الى دراسات جدوى دقيقة ، وذلك حتى ينتقل الاقتصاد القطرى من مرحلة التوسع الأفقى فى الاستثمار التى سادت الفترة الماضية ، حيث توسعت الدولة فى الانفاق الاستثمارى خلال عقد السبعينات وبداية الثمانينات الى مرحلة التوسع الرأسى أى التكثيف ، والعمل على زيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القطرى ، والعناية باختيار المشاريع التى للبلاد فيها ميزة نسبية وتولد قيمة مضافة عالية .

ويوضح الجدول رقم (٢) كيفية توزيع الناتج المحلى الاجمالى على العوامل المختلفة التى تضافرت مع بعضها لانتاج السلع والخدمات ، ويشمل تعويضات العاملين وفائض التشغيل واهلاك رأس المال الثابت والضرائب غير المباشرة مطروحا منها اعانات الانتاج ، ولقد زادت تعويضات العاملين وهى تشمل الأجور والمرتبات النقدية والعينية المدفوعة للعاملين واشتراكات الضمان الاجتماعى والمعاشات من ٨٢٤٥ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ١٠٠٠٧,٤ مليون ريال عام ١٩٩٠ ويقدر معدل الزيادة السنوى بحوالى ٣,٩٪ ، كذلك ارتفع فائض التشغيل وهو أهم عناصر التكوين الرأسمالى من ١١١٧٠ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ١٣٤٠١,٧ مليون ريال عام ١٩٩٠ وبمعدل زيادة يبلغ ٣,٧٪ سنويا ، ويرجع ذلك الارتفاع فى فائض التشغيل لتأثير قطاع النفط ، ويلاحظ ارتفاع اهلاك رأس المال الثابت (وهو عبارة عن الاهلاك العادى والتقادم المتوقع للأصول الثابتة نتيجة استخدامها) من ٣٠٤٥ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٣٣٣٧,٨ مليون ريال عام ١٩٩٠ وبلغ معدل النمو ١,٩٪ سنويا ، وتشمل الضرائب غير المباشرة عادة على رسوم الواردات والصادرات وضرائب الانتاج والمبيعات والأعمال والرسوم مقابل الخدمات ، ولقد زادت الضرائب غير المباشرة من ١٤٣ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ١٦٦ مليون ريال عام ١٩٩٠ ، ويقدر معدل الزيادة السنوى بحوالى ٣٪ ، ويلاحظ اتجاه اعانات الانتاج الى الانخفاض من ٢٠٥ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٤٧,٩ مليون ريال عام ١٩٩٠ ، وذلك لوصول الوحدات الانتاجية مرحلة التشغيل الكامل واتجاه الدولة الى ترشيد الانفاق .

وبتحليل بيانات توزيع الناتج المحلى على عناصر الانتاج نجد أن نصيب تعويضات العاملين زاد من ٨,٦٣٪ عام ١٩٨٥ الى ٣٧,٣٪ عام ١٩٩٠ ، وذلك على حساب انخفاض فى نصيب فائض التشغيل ، وكذلك انخفاض مخصصات اهلاك رأس المال الثابت من ١٣,٦٪ الى ١٢,٤٪ خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ ، ومن المعلوم أن فائض التشغيل واهلاك رأس المال معا يكونان التراكم الرأسمالى اللازم للتنمية وتنويع هيكل الناتج المحلى ، الأمر الذى يدعو الى أهمية تخطيط العلاقة بين هذه المتغيرات بما يكفل استمرار النمو وتنويع هيكل الدخل .

جدول رقم (٢)
توزيع الناتج المحلى الاجمالى على
عناصر الانتاج بالأسعار الجارية وبالمليون ريال

البيـــان	١٩٨٥		١٩٩٠		معدل النمو السنوى ٪
	القيمة	٪	القيمة	٪	
تعويضات العاملين	٨٢٤٥	٣٦,٨	١٠٠٠٧ر٤	٣٧ر٣	٣ر٩
فائض التشغيل	١١١٧٠	٤٩,٩	١٣٤٠١ر٧	٤٩ر٨	٣ر٧
اهلاك رأس المال الثابت	٣٠٤٥	١٣,٦	٣٣٣٧ر٨	١٢ر٤	١ر٩
الضرائب غير المباشرة	١٤٣	٠ر٩	١٦٦	٠,٦	٣ر٠
ناقصا: اعانات الانتاج	-٢٠٥	-٠ر٩	-٤٧ر٩	٠,٠	-٢٥,٢
الناتج المحلي الاجمالي	٢٢٣٩٨	١٠٠	٢٦٨٦٥	١٠٠	٣,٧

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للاحصاء - الدوحة - قطر.

وفيما يلى تحليل للناتج المحلى الاجمالى من زاوية الانفاق ، وهو يشمل الانفاق النهائى بشقيه الحكومى والعائلى ، وتكوين رأس المال الثابت والزيادة فى المخزون بالاضافة الى الصادرات من السلع والخدمات ومطروحا منه الواردات من السلع والخدمات.

(١-١) <u>التكوين الرأسمالى الثابت</u> :
يشمل رأس المال الثابت المحلى الاجمالى على انفاق الصناعات ومنتجو الخدمات الحكومية والخاصة على السلع المعمرة المنتجة محليا والمستوردة مضافا اليها صافى التغير فى مخزون الأصول الثابتة ، ويعتبر التكوين الرأسمالى من أهم العوامل الحاسمة فى تقرير عملية التنمية .

وتشير بيانات الجدول رقم (٣) الى التغيرات فى التكوين الرأسمالى الثابت خلال الفترة ١٩٨٥/ ١٩٩٠ حيث اتجه التكوين الرأسمالى الى الانخفاض من ٣٩٦٨ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى أن بلغ أدناه بحوالى ٢٩٨٤ مليون ريال عام ١٩٨٧ ، ثم اتجه نحو الزيادة فى أواخر الثمانينات حتى بلغ ٤٣٧٠ مليون ريال ، ويقدر متوسط التكوين الرأسمالى الثابت خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ بحوالى ٣٥٧٠,٣ مليون ريال سنويا أى ما نسبته ١٦,٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، وربما ترجع تلك التقلبات فى التكوين الرأسمالى الى تأثير تقلب الايرادات النفطية على الانفاق الرأسمالى فى البلاد .

لذلك تؤكد الدراسة على أهمية تخطيط التكوين الرأسمالى والعمل على استقرار مخصصاته لأنه وسيلة تحقيق هدف تنويع الدخل ، والتعامل مع عائدات النفط بالطريقة التى تتناسب مع هذا المورد القابل للنضوب تكنولوجيا أو طبيعيا ، وتوجيه هذه الاستثمارات لمشاريع انتاجية تمول الانفاق الجارى والاستثمارى فى المستقبل ، هذا مع الأخذ فى الاعتبار محددات الطاقة الاستيعابية وندرة القوى العاملة .

جدول رقم (٣)
التغيرات فى التكوين الرأسمالى الثابت
(مليون ريال)

البيان	التكوين الرأسمالى الثابت	نسبة التكوين الرأسمالى الثابت للناتج المحلى٪
١٩٨٥	٣٩٦٨	١٧,٧
١٩٨٦	٣٤٠٢	١٨,٥
١٩٨٧	٢٩٨٤	١٥,٠
١٩٨٨	٣٣٢٣	١٥,١
١٩٨٩	٣٣٧٤,٦	١٤,٣
١٩٩٠	٤٣٧٠	١٦,٣
المتوسط السنوى	٣٥٧٠,٣	١٦,٣

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للاحصاء - الدوحة - قطر

ويبين الجدول رقم (٤) توزيع التكوين الرأسمالى الثابت حسب النشاط الاقتصادى ومنه يتضح أن المجموع العام للفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ يقدر بحوالى ١٧٠٥٢ مليون ريال ، وتشير البيانات الى زيادة مساهمة التكوين الرأسمالى لمجموع الصناعات من ٢١١٩ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٢٧٧٨ مليون ريال عام ١٩٨٩ على حساب مخصصات التكوين الرأسمالى للخدمات الحكومية والتى انخفضت من ١٨٤٩ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٥٩٧ مليون ريال عام ١٩٨٩ وذلك الانخفاض نتيجة الى انتهاءالعمل فى البنية الاساسية لمعظم الخدمات الحكومية من ناحية ، ومحاولة تنويع هيكل الانتاج وزيادة الاستثمارات فى الأنشطة الاقتصادية من ناحية أخرى .

جدول رقم (٤)
التقديرات الأولية للتكوين الرأسمالي الثابت السنوي
حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية بالمليون ريال

النشاط الاقتصادي	١٩٨٥		١٩٨٩		الفترة ٨٥-١٩٨٩	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
الزراعة وصيد البحر	٣١	٨ر	٥٩	١ر٧	٢٦٤	١ر٥
النفط والغاز والمحاجر	٤٩٦	١٢ر٥	٧٦٥	٢٢ر٧	١٧٩٨	١٠ر٥
الصناعات التحويلية	٢٣٣	٥ر٦	١٩٠	٥ر٦	١٤٢٧	٨ر٤
الكهرباء والمياه	١٧١	٤ر٣	١٢٩	٣ر٨	٨٢٥	٤ر٨
التشييد والبناء	١٤٦	٣ر٧	١٩٢	٥ر٧	٨٦٢	٥ر١
التجارة والمطاعم والفنادق	٦٣	١ر٦	١٨٧	٥ر٥	٧١٤	٤ر٢
النقل والمواصلات والتخزين	١٦٦	٤ر٢	١٦٩	٥ر٠	٨١٦	٤ر٨
المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	٧٩٨	٢٠ر١	١٠٦٠	٣١ر٤	٤٥٨٥	٢٦ر٩
الخدمات الاجتماعية	٢٥	٠ر٦	٢٧	٠ر٨	١٧١	١ر٠
الخدمات المالية المحتسبة	-	-	-	-	-	-
مجموع الصناعات	٢١١٩	٥٣ر٤	٢٧٧٨	٨٢ر٣	١١٤٦٢	٦٧ر٢
الخدمات الحكومية	١٨٤٩	٤٦ر٦	٥٩٧	١٧ر٧	٥٥٩٠	٣٢ر٨
الخدمات المنزلية	-	-	-	-	-	-
رسوم الاستيراد	-	-	-	-	-	-
المجموع العام	٣٩٦٨	١٠٠	٣٣٧٥	١٠٠	١٧٠٥٢	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للاحصاء - الدوحة - قطر .

بتحليل بيانات التكوين الرأسمالى لمجموع الصناعات نجد أن قطاع المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال احتل المرتبة الأولى حيث استثمر حوالى ٤٥٨٥ مليون ريال فى الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ ، أى ما نسبته ٢٦,٩٪ من اجمالى التكوين الرأسمالى ، يليه قطاع النفط والغاز والمحاجر حيث استثمر ١٧٩٨ مليون ريال أى ما نسبته ١٠,٥٪ ، يليه قطاعات التشييد والبناء ، الكهرباء والماء ، والنقل والمواصلات والتخزين ، والتجارة والمطاعم والفنادق ، والزراعة وصيد البحر على الترتيب ٥,١٪ ، ٤,٨٪ ، ٤,٨٪ ، ٤,٢٪ .

١-٢ الاستهلاك النهائى

لقد كان لوفرة الموارد المالية فى السبعينات نتيجة لارتفاع أسعار النفط أثر فعال على تغطية احتياجات التنمية حيث استطاعت دولة قطر الوفاء بمتطلبات الاستثمار من جهة ، وأمكن تحقيق معدلات نمو عالية للاستهلاك النهائى من جهة أخرى ، كما توفر لدى الدولة احتياطى عام ولقد واجهت متخذ القرار صعوبة فى التوفيق بين معدلات نمو الاستهلاك ومعدلات نمو الاستثمار مع بداية الثمانينات بسبب الظروف المالية التى استجدت والناتجة عن تذبذب عوائد النفط الخام ، لذلك فقد تأثر العديد من المتغيرات الاقتصادية ، حيث استقرت معدلات نمو الاستهلاك النهائى فى حين حقق الاستثمار معدلات سالبة فى بعض سنوات النصف الثانى من الثمانينات ، والجدول التالى يوضح تطور الاستهلاك النهائى ومعدلات نموها خلال الفترة ١٩٨٥م - ١٩٨٩م .

وتشير البيانات الى زيادة الاستهلاك النهائى من حوالى ١٣٥٠٨ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ١٦٧٦٢,٣ مليون ريال عام ١٩٨٩ وبمعدل سنوى ٥,٥٪ ، ويرجع هذا التطور الى زيادة الاستهلاك النهائى بشقيه الحكومى والعائلى بحوالى ٣,٨٪ ، ٧,٨٪ سنويا خلال نفس الفترة ، ويلاحظ أن معدلات نمو الاستهلاك النهائى أعلى من معدلات النمو السنوى للسكان مما يدل على الارتفاع المستمر فى مستوى المعيشة على الرغم من التذبذب فى الايرادات النفطية .

جدول رقم (٥)

الاستهلاك النهائى موزع بين القطاع الحكومى والخاص

(مليون ريال)

البيان	١٩٨٥	١٩٨٩	معدل النمو السنوى ٪
١- الاستهلاك الحكومى	٧٨٨٢	٩١٦٥,٠	٣,٨
٢- الاستهلاك العائلى	٥٦٢٦	٧٥٩٧,٣	٧,٨
٣- الاستهلاك النهائى	١٣٥٠٨	١٦٧٦٢,٣	٥,٥
٤- اجمالى التكوين الرأسمال الثابت	٣٩٦٨	٣٣٧٤,٦	-٤
٥- الناتج المحلى الاجمالى	٢٢٣٩٨	٢٣٦١٦,١	١,٣
نسبة ١:٥	٣٥,٢	٤٣,١	
نسبة ٢:٥	٢٥,٢	٢٨,٦	
نسبة ٣:٥	٦٠,٤	٧١,٧	
نسبة ٤:٥	١٧,٧	١٥,٣	

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للاحصاء - الدوحة - قطر.

ولقد أثر هذا النمو المستمر فى الاستهلاك النهائى فى ظل الايرادات النفطية المتغيرة على حجم الادخار والاستثمار المحلى والذى حقق معدلات نمو سالبة ، مما اضطر الحكومة الى السحب من الاحتياطى العام للدولة. وقد يكون السحب من الاحتياطى العام له ما يبرره اذا كان موجه للاستثمار فى مشروعات انتاجية تنوع هيكل الايرادات وتغطى التذبذب أو الانخفاض فى الايرادات النفطية، لذلك يجب اعادة النظر فى تخصيص هذه الموارد خاصة وأن البلاد تعتمد على مورد ناضب .

واذا كانت وفرة الموارد المالية خلال فترة السبعينات سمحت بتطور الاستهلاك النهائى بشقيه الحكومى والعائلى بمعدلات عالية ، فان الوضع الحالى وفى ظل العجز فى الميزانية العامة للدولة يتطلب الاهتمام بتخطيط وضبط العلاقة بين الاستهلاك النهائى والاستثمار لضمان اتساق واستمرار عملية التنمية فى المستقبل .

ولقد أدى التطور غير المخطط للاستهلاك النهائى الى زيادة نصيبه من الناتج المحلى الاجمالى من ٦٠,٤٪ عام ١٩٨٥ الى ٧١,٧٪ عام ١٩٨٩ م ، وانخفاض نصيب التكوين الرأسمالى الثابت من ١٧,٧٪ الى ١٥,٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى الأمر الذى يؤكد على أهمية تخطيط الاستهلاك والاستثمار ، وقد يكون مناسبا فى هذه المرحلة الربط بين معدل النمو فى الاستهلاك النهائى ومعدل النمو فى الناتج المحلى غير النفطى والذى يعكس جهود التنمية الحقيقية لهذا الجيل ، ويمكن التفكير فى مرحلة أخرى بتخصيص نسبة معينة سنويا من عوائد النفط والغاز كاحتياطى للأجيال القادمة.

الفصل الثانى

التطورات المالية والنقدية

٢-١ المالية العامة

يلاحظ تزايد دور الحكومة فى مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية وخاصة الدول المصدرة للنفط ، وأصبحت نفقاتها العامة من أهم العوامل المؤثرة والمحددة لاتجاهات التطور الاقتصادى والاجتماعى ، ويرجع ذلك الى توفر موارد مالية كبيرة لدى الحكومة من عوائد انتاج وتصدير النفط .

ولقد شهدت السنوات ١٩٧٣/٧٢ - ١٩٩٠/٨٩ تطورات مهمة فى الميزانية العامة لدولة قطر وأهم هذه التطورات أن الميزانية ولأول مرة أظهرت عجزا فى عام ١٩٧٦/٧٥ بلغ ١٤٣٧ مليون ريال (*) ، وقد استمر هذا العجز خلال السنوات اللاحقة وباتجاه تصاعدى ليصل الى ٦٦٩٥ مليون ريال عام ١٩٩٠/٨٩ ، ومن الجدير بالذكر أن الموازنة العامة للدولة كانت تحقق فائضا حتى عام ١٩٧٥/٧٤ وبلغ هذا الفائض أقصاه عام ١٩٧١ بحوالى ٨٠٦٧ مليون ريال . وساعد تراكم هذه الفوائض فى سنوات الوفرة على تكوين احتياطيات مالية للدولة أمكن استخدامها لتغطية العجز فى سنوات الندرة .

يوضح الجدول رقم (٦) تطور الايرادات والنفقات الحكومية فى الفترة ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٠/٨٩ حيث نلاحظ أن الايرادات العامة للدولة كانت ولا زالت تعتمد على عوائد انتاج وتصدير النفط والذى تراوحت نسبته بين ٥١,٨٪ من الايرادات عام ١٩٨٧/٨٦ و ٧٧,٣٪ ، ١٩٩٠/٨٩ ، ولقد بلغت الايرادات الأخرى مثل عائد الاستثمارات والرسوم والايرادات المتنوعة ومبيعات الوزارات من السلع والخدمات حوالى ٢٨٣٥ مليون ريال عام ١٩٨٧/٨٦ أى ما نسبته ٤٨,٢٪ من اجمالى الايرادات ، وترجع تلك الزيادة فى الأهمية النسبية الى انخفاض الايرادات النفطية ، ثم انخفضت الايرادات الأخرى الى ١٧٤٩ مليون ريال وبنسبة ٢٢,٧٪ من اجمالى الايرادات عام ١٩٩٠/٨٩ ، ويرجع ذلك الى انخفاض عائد الاستثمارات من ناحية وزيادة الايرادات النفطية من ناحية أخرى . هذا

(*) كانت الموازنة العامة للدولة تعد على أساس سنوات هجرية وهى تقل عن السنة الميلادية ١١ يوما ثم تحولت أعداد الموازنة الى سنوات ميلادية اعتبارا من عام ١٩٩٠/٨٩ .

التطور أظهر بشكل واضح عجز الموارد الأخرى (ايرادات الاستثمارات والرسوم) فى تمويل الانفاق العام . علما بأن الجزء الأكبر من نفقات الميزانية موجه أساسا لتمويل الخدمات العامة والتى تقدم مجانا أو بمقابل رمزى للسكان . ويتضح أيضا أن ايرادات الاستثمارات كان دورها محدود اضافة الى أن حجمها أخذ يتناقص نتيجة السحب من الاحتياطى العام لتغطية العجز فى الميزانية العامة .

على الرغم من زيادة الايرادات العامة للدولة فى عام ١٩٩٠/٨٩ الا أن حاجة البلاد الى العديد من الخدمات يضاف الى ذلك توجهات قيادة الدولة نحو تحسين مستويات المعيشة وتوفير الخدمات ، كل ذلك أدى الى زيادة النفقات العامة بمعدلات عالية ، فعلى سبيل المثال زادت الرواتب والأجور من ٤٤٠٢ مليون ريال عام ١٩٨٧/٨٦ الى ٥١٩٣ مليون ريال عام ١٩٩٠/٨٩ وبلغ معدل الزيادة حوالى ٨,٦٪ سنويا كذلك زادت المصروفات الجارية من ٣٥١٠ مليون ريال الى ٦٥٦٤ مليون ريال وبمعدل زيادة بلغ ٣٦,٨٪ سنويا خلال سنوات الدراسة،ولقد اتخذت الحكومة اجراءات عديدة لترشيد الانفاق بسبب انخفاض الايرادات النفطية وتزايد العجز ، وتركزت هذه الاجراءات على الجانب الاستثمارى حيث انخفض نصيب المصروفات الرأسمالية الرئيسية من ١٤,٢٪ عام ١٩٨٧/٨٦ الى ١١,٨٪ عام ١٩٩٠/٨٩ ، كذلك انخفض نصيب المصروفات الرأسمالية الثانوية من ٩,٩٪ الى ٦,٥٪ فى نفس الفترة ، وتشير بيانات الحساب الختامى للدولة الى اتجاه العجز فى الميزانية العامة للدولة نحو الارتفاع حيث زاد من ٤٤٥٠ مليون ريال عام ١٩٨٧/٨٦ الى ٦٦٩٥مليون ريال عام ١٩٩٠/٨٩ ، وبلغ معدل نمو العجز ٢١,٣٪ سنويا وهو معدل مرتفع للغاية الأمر الذى يدعو الى ضرورة التعرف على أسباب هذا العجز ومواجهته .

جدول رقم (٦)
الموازنة العامة لدولة قطر

(مليون ريال)

البنود	١٩٨٧/٨٦		١٩٩٠/٨٩		معدل النمو السنوى ٪
	القيمة	٪	القيمة	٪	
١- ايرادات البترول	٣٠٤٨	٥١,٨	٥٩٣٩	٧٧,٣	٣٩,٦
٢- ايرادات أخرى	٢٨٣٥	٤٨,٢	١٧٤٩	٢٢,٧	-٢١,٥
اجمالى الايرادات العامة	٥٨٨٣	١٠٠	٧٦٨٨	١٠٠	١٤,٣
١- الرواتب والأجور	٤٤٠٢	٤٢,٢	٥١٩٣	٣٦,١	٨,٦
٢- المصروفات الجارية	٣٥١٠	٣٣,٦	٦٥٦٤	٤٥,٦	٣٦,٨
٣- الرأسمالية الثانوية	١٠٣٦	٩,٩	٩٣٦	٦,٥	-٤,٩
٤- الرأسمالية الرئيسية	١٤٨٤	١٤,٢	١٦٨٩	١١,٨	٦,٧
اجمالى النفقات العامة	١٠٤٣٢	١٠٠	١٤٣٨٢	١٠٠	١٧,٤
الفائض أو العجز	-٤٤٥٠		-٦٦٩٥		٢١,٣

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات المجموعة الاحصائية السنوية - الجهاز المركزى للاحصاء - الدوحة - دولة قطر.

ويرجع العجز فى الميزانية العامة لدولة قطر الى أن معدل النمو فى اجمالى الايرادات العامة للدولة خلال الفترة ١٩٩٨٧/٨٦-٨٩/١٩٩٠ أقل من معدل النمو فى اجمالى النفقات العامة .

ومن ناحية أخرى يرجع العجز الى استمرار المستوى العالى للآنفاق الحكومى لاستكمال بعض المشروعات الرئيسية والتى بدىء فى تنفيذها واستمرار تضخم الجهاز الادارى الحكومى ، حيث بلغ معدل النمو السنوى لباب الرواتب والأجور ٨,٦٪ ، كذلك زاد الانفاق على المصروفات الجارية بمعدل ٣٦,٨٪ خلال فترة الدراسة ويمكن القول أن غياب التوجه التخطيطى للموازنة العامة للدولة قد ساعد على تفاقم العجز المالى

حيث لم يتحقق تخصيص النفقات بالنسب والأولويات التى يتطلبها تحقيق الأهداف أو تخطيط الايرادات حسب توجهات الدولة الانمائية ، ويؤكد ذلك الثبات النسبى للانفاق الرأسمالى مصدر تكوين رأس المال الثابت ، ومصدر تنويع مصادر الدخل، واستمرار الانفاق الجارى على نفس المستويات العالية وهو الأولى بالترشيد، لأمر الذى يدعو الى ضرورة العمل على اعادة النظر فى تصحيح هذه الاتجاهات فى ضوء التوازن العام وأولوبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والنظر الى الموازنة العامة للدولة كموازنة تنموية بالاضافى الى أنها وسيلة للتحقق من التوازن المحسابى والرقابة على الصرف.

٢٠٢ النقد والائتمان :

تهدف السياسة النقدية الى توفير القدر المناسب من السيولة النقدية اللازمة لتمويل أنشطة الاقتصاد الوطنى ، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادى سواء فيمايتعلق بالأسعار المحلية أو تحقيق وضع مناسب لميزان المدفوعات وزيادة معدل النمو الاقتصادى.

ويبين الجدول رقم (٧) تطور مكونات السيولة النقدية المحلية ومنه يتضح أن اجمالى عرض النقد قد زاد من ١٢٥٦٩ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ١٤٢٤٩,٨ مليون ريال عام ١٩٨٩ ، وبلغ معدل النمو السنوى ٣,٢٪ وترجع تلك الزيادة الى الارتفاع المستمر لشبه النقد من ٧٢٨٨,٧ مليون ريال وبنسبة ٥٨٪ من اجمالى عرض النقود عام ١٩٨٥ الى ١٠٨٤٧,٢ وبنسبة ٧٦,١٪ عام ١٩٨٩ ، وبلغ معدل النمو السنوى ١٠,٥٪.

ويتكون شبه النقد من الودائع لأجل والودائع بالعملات الأجنبية ، ويتضح من الجدول التالى أن الودائع لأجل زادت من ٣١٣٠,٩ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٤٦٠٤ مليون ريال عام ١٩٨٩، وبلغ معدل النمو السنوى ١٠,١٪ ، كذلك زادت الوائع بالعملات الأجنبية من ٤١٥٧,٨ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٦٢٤٣,٢ مليون ريال عام ١٩٨٩ ، وبمعدل نمو سنوى ١٠,٧٪ ، وترجع تلك الزيادة الى التحسن الذى شهدته أسعار الفائدة العالمية ، الأمر الذى أدى الى تفضيل جانبا من المودعين الى الاتجاه الى هذا النوع من الودائع بهدف تنويع تركيبة ودائعهم ، وبذلك ارتفع نصب الودائع الأجنبية من ٣٣,١٪ اجمالى عرض النقود عام ١٩٨٥ الى ٤٣,٨٪ عام ١٩٨٩. (٤)

جدول رقم (٧)
تطور عرض النقد بالمليون ريال

البيان	١٩٨٥		١٩٨٩		معدل النمو السنوى ٪
	القيمة	٪	القيمة	٪	
١- النقد (م١)	٤٠١٦,٧	٣١,٩	٣٤٢٠,٦	٢٤,٠	-٣,٩
نقد لدى الجمهور	١١٢٠,٧	٨,٩	١٢٤٥,٠	٨,٧	٢,٧
ودائع تحت الطلب	٢٨٩٦,٧	٢٣,٠	٢١٥٧,٦	١٥,٢	-٧,١
٢- شبه النقد (م٢ - م١)	٧٢٨٨,٧	٥٨,٠	١٠٨٤٧,٢	٧٦,١	١٠,٥
الودائع لأجل	٣١٣٠,٩	٢٤,٩	٤٦٠٤,٠	٣٢,٣	١٠,١
الودائع بالعملات الأجنبية	٤١٥٧,٨	٣٣,١	٦٢٤٣,٢	٤٣,٨	١٠,٧
اجمالى عرض النقد (م٢)	١٢٥٦٩	١٠٠	١٤٢٤٩,٨	١٠٠	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات : التقرير السنوى - مؤسسة النقد القطرى - الدوحة - سنوات مختلفة .

وتشير بيانات الجدول رقم (٧) الى اتجاه عرض النقد بمعناه الضيق نحو الانخفاض من ٤٠١٦,٧ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٣٤٢٠,٦ مليون ريال عام ١٩٨٩ ، وبلغ معدل الانخفاض السنوى -٣,٩٪، يرجع ذلك الى انخفاض الودائع تحت الطلب بسبب ظروف الركود الاقتصادى التى سادت خلال فترة الدراسة ، وبسبب عمليات التسوية المحاسبية التى تمت بين الودائع تحت الطلب والتسهيلات الائتمانية التى قدمتها البنوك للقطاع الخاص بضمان ودائعهم لدى البنوك ، حيث لوحظ انخفاض الودائع تحت الطلب من ٢٨٩٦,٧ مليون ريال عام ١٩٨٥الى ٢١٥٧,٦ مليون ريال عام ١٩٨٩، وبلغ معدل الانخفاض السنوى -٧,١٪ ، ولقد انعكس ذلك على انخفاض مساهمة الودائع تحت الطلب من اجمالى عرض النقد من ٢٣٪ الى ١٥,٢٪ خلال نفس الفترة ،هذا ولم تعوض الزيادة فى النقد المتداول لدى الجمهور والذى زاد من ١١٢٠,٧ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ١٢٤٥ مليون ريال عام ١٩٨٩، ذلك الانخفاض فى الودائع تحت الطلب.

بتحليل الأصول المقابلة للسيولة والمؤثرة فى الوقت ذاته على عرض النقد بمعناه الواسع يتضح أن صافى الأصول الأجنبية وصافى الائتمان المحلى كان لهما أثرا توسعيا فى السيولة المحلية ، حيث زادت التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك للأنشطة الاقتصادية المختلفة من ٦٤٤٥ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ١٠٥٥٣,٢ مليون ريال عام ١٩٨٩ وبلغ معدل النمو ١٣,١٪ سنويا ، كذلك زادت صافى الموجودات الأجنبية بمعدل ١٠,٧٪ سنويا .

ويصور الجدول رقم (٨) تصنيف الودائع حسب الجهة المودعة ، حيث يلاحظ نمو ودائع القطاع الخاص من ١٠١٨٥,٤ مليون ريال وبنسبة ٩٥,٤٪ من اجمالى الودائع فى البنوك المحلية عام ١٩٨٥ م الى ١٣٠٠٤,٨ مليون ريال وبنسبة ٩٧,٩٪ عام ١٩٨٩، وفى المقابل اتجهت ودائع القطاع العام نحو الانخفاض من ٤٨٦,١ مليون ريال وبنسبة ٤,٦٪ عام ١٩٨٥ الى ٢٨٢,١ مليون ريال وبنسبة ٢,١٪ عام ١٩٨٩م .

جدول رقم (٨)
تصنيف الودائع حسب الجهة المودعة

البيـــان	ودائع القطاع العام		ودائع القطاع الخاص		المجمـــوع	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٨٥	٤٨٦,١	٤,٦	١٠١٨٥,٤	٩٥,٤	١٠٦٧١,٥	١٠٠
١٩٨٩	٢٨٢,١	٢,١	١٣٠٠٤,٨	٩٧,٩	١٣٢٨٦,٩	١٠٠

المصدر : حامـد ريحان - دراسة القطاع المصرفى والمالى - المجلس الأعلى للتخطيط - الأمانة العامة - الدوحة- اكتوبر ١٩٩٠، ص ٣٧ .

كذلك فان تحليل الائتمان المصرفى حسب القطاعات الاقتصادية المستفيدة منه يلقى الضوء على اتجاهات مشاريع التنمية . وتشير بيانات الجدول رقم (٩) الى تزايد نصيب الحكومة والمؤسسات الحكومية من الائتمان المصرفى من ٢٩١,٩ مليون ريال وبنسبة ٤,٥٪ عام ١٩٨٥م الى ٤٤٤٨ مليون ريال وبنسبة ٤٢,٢٪عام ١٩٨٩ ، وبذلك احتل القطاع الحكومى والمؤسسات الحكومية المرتبة الأولى فى الحصول على الائتمان المصرفى ، وهذا يعكس تزايد اعتماد المؤسسات والشركات التابعة للحكومة على التمويل المحلى بعد تناقص اعتمادها على التمويل الذاتى أو الحكومى (٦) .

جدول رقم (٩)
توزيع الائتمان المصرفى حسب القطاعات الاقتصادية

البيان	١٩٨٥		١٩٨٩	
	القيمة	٪	القيمة	٪
الحكومة ومؤسساتها	٢٩١,٩	٤,٥	٤٤٤٨,٠	٢٤,٢
التجارة العامة	٢٣٣٠,٢	٣٦,٢	٢٧٧٦,٤	٦٢,٣
الصناعة	٢٨٥,٠	٤,٤	١٠٥,٦	٠,١
الزراعة	٦.٠	٠,٠	٦٧,٠	٧,٠
الاسكان والانشاءات	٨٧٦,٨	١٣,٦	٦٨٧,٦	٥٦,
الأراضى	١٩,٤	٠,٣	١٥,٧	٢٠,
البنوك والمؤسسات المالية	٦١,٥	١,٠	٢٥,٧	٠,٣
النقـــل	٩٦,٥	١,٥	٧٦,٠	٠,٧
الأفراد	٢٢٢٦,٣	٣٤,٥	١٩٦٧,٠	١٨,٦
المهن الحرة	٢٢,٨	٠,٤	٣٧,٧	٠,٤
قطاعات أخرى	٢٣٤,٠	٣,٦	٣٢٦,٠	٣,١
المجموع	٦٤٤٥٠,٠	١٠٠	١٠٥٥٣,٢	١٠٠

المصدر : نفس المصدر السابق .

وعلى الرغم من زيادة حجم الائتمان المخصص لقطاع التجارة العامة من ٢٣٣٠,٢ مليون ريال فى عام ١٩٨٥ الى ٢٧٧٦,٤ مليون ريال عام ١٩٨٩ ، الا أن نصيبه النسبى انخفض من ٣٦,٢٪ الى ٢٦,٣٪ فى سنوات المقارنة وبذلك احتل قطاع التجارة المرتبة الثانية .

وجاء قطاع الأفراد فى المرتبة الثالثة رغم انخفاض نصيبه من الائتمان المصرفى من حوالى ٢٢٢٦,٣ مليون ريال وبنسبة ٣٤,٥٪ عام ١٩٨٥ الى حوالى ١٩٦٧ مليون ريال وبنسبة ١٨,٦٪ عام ١٩٨٩، ويعكس مسار نصيب قطاع الأفراد ميل البنوك الى تمويل القطاعات الاستهلاكية ، كذلك ميل الأفراد الى الاقتراض لسد حاجاتهم الاستهلاكية .

ويلاحظ من الجدول السابق انخفاض الأهمية النسبية لقطاع الاسكان والانشاءات من الائتمان المصرفى من ١٣,٦٪ للعامين ١٩٨٥ ، ١٩٨٩ على التوالى وبهذا احتل قطاع الاسكان والانشاءات المرتبة الرابعة . وذلك التطور يعكس عدم التوسع فى هذا النشاط بسبب زيادة العرض فى عدد الوحدات السكنية مما حدى بالدولة الى الحد من هذا العرض فى المساكن حتى يتلائم مع حجم الطلب عليها من ناحية . ولتقيد تزويد المساكن الجديدة بالتيار الكهربائى تجسيدا لسياسى الدولة لترشيد استهلاك الكهرباء من جهة أخرى .

أما بالنسبة للقطاعات الانتاجية والتى يعول عليها فى تنويع مصادر الدخل فى المستقبل ، يلاحظ انخفاض نصيب وحجم الائتمان المصرفى الموجه لقطاع لصناعة من ٤,٤٪ عام ١٩٨٥ الى ١٪ عام ١٩٨٩، لذلك يجب تشجيع الاستثمار فى قطاع الصناعة وتقديم التسهيلات الائتمانية والحوافز المختلفة من دعم وأرض وتوضيح فرص الاستثمار للمواطنين .

من التحليل السابق يتضح أهمية تخطيط الائتمان المصرفى واستخدام السياسات الائتمانية لتوجيه القطاع الخاص وبارادته نحو الاستثمار فى القطاعات الانتاجية التى تتوفر للبلاد فيها ميزة نسبية من المواد الخام والقوى العاملة والسوق .

وباستقراء بيانات الجدول رقم (١٠) تتضح العوامل المؤثرة على السيولة النقدية المحلية ، ويعتبر الانفاق الحكومى المصدر الرئيسى للسيولة المحلية ، حيث يقدر متوسط مساهمته خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٨ حوالى ٩٦,٥٪ ، أما صافى العمليات المصرفية فتعتبر المصدر الثانى حيث لم تتجاوز مساهمتها ٣,٥٪ كمتوسط لهذة الفترة.

وبلغت المعاملات التجارية للقطاع الخاص أقصاها بحوالى ٩١٤١ مليون ريال عام ١٩٨٨ ، فى حين بلغ اجمالى الأموال التى تم ضخها فى القطاعات الاقتصادية ٧٩٩٩ مليون ريال ، وذلك يشير الى وجود فجوة فى عام ١٩٨٨، مقابل وجود فائض فى السيولة فى السنوات ١٩٨٥-١٩٨٧.

جدول رقم (١٠)
العوامل المؤثرة على السيولة النقدية المحلية
بالمليون ريال قطري

السنوات البيان	صافى الانفاق الحكومى المحلى	العمليات المصرفية المحلية	الاجمالى	نشاط القطاع الخاص مع العمل الخارجي	التغير فى السيولة المحلية
١٩٨٥	٩٢٠٨	٢٣٩	٩٤٤٧	-٨٤٩٦	٩٥١
١٩٨٦	٨٤٣٧	٩٤٢	٩٣٧٩	-٨١١٥	١٢٦٤
١٩٨٧	٨١٧١	٤٣	٨٢١٤	-٧١٣٣	١٠٨١
١٩٨٨	٧٩٠٩	٩٠	٧٩٩٩	-٩١٤١	-١١٤٢
المتوسط العام ٪	٩٦,٥	٣,٥	١٠٠		

المصدر : جمعت وحسبت من مؤسسة النقد القطرى - الدوحة - أعداد مختلفة .

من التحليل السابق يتضح أهمية الربط والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية من جهة والسياسات الاقتصادية من جهة أخرى ، كذلك ينبغى التنسيق بن المؤسسات المالية المختلفة عن طريق مؤسسة النقد القطرى التى تسعى الى تطوير وتنظيم مؤسسات القطاع المالى ، حيث يلاحظ أن العديد من المؤسسات المالية تمارس أعمالها بشكل مستقل ودون تنسيق مع السلطات المالية والنقدية .

ويتسم هيكل أسعار الفائدة الدائنة والمدينة فى دولة قطر بالاستقرار ، حيث لا تحصل الودائع تحت الطلب على أية فوائد وتتراوح أسعار الفائدة على ودائع التوفير بين ٤,٥٪ ، ٥٪ ، وتمنح الودائع لأجل وباخطار أسعار فائدة تتراوح بين ٥-٧٪ ، أما أسعار الفائدة الدائنة فانها تتراوح بين ٧-٩٪ على القروض والتسهيلات الائتمانية (٧) .

٢-٣ الأرقام القياسية للأسعار

بدراسة الأرقام القياسية للأسعار يمكن التعرف على القوة الشرائية للنقود وقياس التغير فى عبء نفقة المعيشة نتيجة التغير فى الأسعار ، هذا فضلا عن قياس التغير فى الأجور الحقيقية للعاملين والتطور الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى والمتغيرات الاقتصادية الأخرى .

يوضح الجدول التالى تطور الرقم القياسى لأسعار المستهلك فى دولة قطر خلال فترة ١٩٨١-١٩٨٨ ، وهو يبين التغيرات فى أسعار السلع والخدمات التى تقوم بشرائها الأسر فى قطر ،حيث تشير البيانات الى أن الرقم القياسى لأسعار المستهلك يأخذ اتجاهاعاما تصاعديا حيث ارتفع من ١٠٠ نقطة عام ١٩٨١ الى ١٢٣,٦ نقطة عام ١٩٨٨م ، ويبلغ معدل النمو فى أسعار المستهلك حوالى ٢,٦٪ سنويا .

ويتأثر معدل النمو فى الرقم القياسى لاسعار المستهلك بالتغيرات فى أسعار المجموعات التى تساهم فى تكوينه من ناحية واوزانها النسبية من ناحية أخرى وبدراسة بيانات الجدول رقم (١١) يتضح أن بعض معدلات النمو لمجموعات السلع زادت عن الرقم القياسى العام والبعض الآخر حققت معدلات نمو أقل ، فمثلا معدلات نمو نفقات السكن كانت سالبة حيث بلغت -١,٢٪ سنويا ، ويرجع ذلك الى زيادة العرض من الوحدات السكنية عن الطلب فى السنوات الأخيرة مما أدى الى انخفاض القيمة الايجارية للمساكن بصفة عامة فى السنوات الأخيرة ، ولقد بلغ معدل النمو السنوى لمجموعة المواد الغذائية ٢,٢٪ وهو معدل منخفض بالمقارنة بالدول الأخرى، ويرجع ذلك الى السياسات والاجراءات الحكومية التى تهدف الى الخفض المستمر فى تكاليف المعيشة ومن أهم هذه السياسات :-

١- مراقبة أسعار بعض السلع الغذائية والأدوية ، عدم زيادة أسعارها الا بعد التأكد من زيادة أسعاراستيرادها.

٢- التدخل فى السوق لتثبيت أسعار السلع الضرورية.

٣- دعم أسعار بعض السلع التموينية الضرورية .

٤- منع تصدير المواد الغذائية لتحقيق التوازن بين الطلب والعرض المحلى وثبات الأسعار.

٥- اعفاء الواردات الغذائية من الرسوم الجمركية.

٦- تشجيع قيام الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لأنها تقدم السلع بأسعار مناسبة ولا تهدف الى تحقيق هامش ربح عالى .

٧- انفتاح الاقتصاد القطرى على أسواق العالم ، وتوفر التمويل اللازم للواردات مما يفسح المجال لاختيار سلع جديدة بأسعار منخفضة نسبيا.

جدول رقم (١١)
الرقم القياسى لأسعار المستهلك
حسب أقسام الانفاق

(١٩٨١=١٠٠)

الأقسام	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	معدل النمو السنوى ٪
الرقم القياسى العام	١٠٥,٧	١٠٨,٦	١٠٩,٨	١١١,٩	١١٣,٧	١١٧,٨	١٢٣,٦	٢,٦
المواد الغذائية والمشروبات	١٠٦,٠	١١٠,٢	١١٤,٤	١١٥,٨	١١٦,٧	١١٨,٤	١٢٠,٩	٢,٢
سلع استهلاكية غير غذائية	١٠٥,٤	١٠٩,٩	١١٢,٥	١١٢,٩	١١٣,٥	١١٤,٠	١١٥,٣	١,٥
الخدمات	١٠٤,٤	١٢١,١	١٢٦,٨	١٢٧,١	١٣٠,٤	١٣٢,٠	١٣٧,٥	٤,٧
نفقات السكن	١٠٨,٩	٩٧,٣	٨٧,٢	٨٨,٠	٨٧,١	٩٠,٣	١٠١,٢	-١,٢
سلع نصف معمرة	١٠٥,٥	١٠٩,٦	١١١,٣	١١٢,١	١١٤,٩	١١٦,٧	١٢١,٦	٢,٤
سلع معمرة	١٠٤,٣	١٠٤,٧	١٠٣,٨	١٠٨,٥	١٢٢,٨	١١٢,٣	١٣٢,٦	٤,١

المصدر: جمعت وحسبت من المجموعة الاحصائية السنوية - الجهاز المركزى للاحصاء - دولة قطر - سنوات مختلفة .

ولقد حققت أسعار المستهلكين لمجموعة الخدمات (الصحية والتعليمية والنقل والمواصلات) أعلى معدلات النمو حيث بلغت ٤,٧٪ سنويا ، تليها مجموعة السلع المعمرة بحوالى ٤,١٪ سنويا .

هذا ولم تتوفر بيانات عن الرقم القياسى لأسعار الجملة والتى تعتبر من أهم المؤشرات الاحصائية لقياس التغيرات فى المستوى العام لأسعار السلع والخدمات ويساعد الرقم القياسى لأسعار الجملة فى حساب المتغيرات التخطيطية الأساسية بالأسعار الثابتة ، وعن طريقها يمكن التعرف على معدلات النمو الحقيقية للمتغيرات والحصول على معاملات فنية أقرب ماتكون من المعاملات الكمية بعد استبعاد أثر الزيادة فى الأسعار

الفصل الثالث
التجـــــارة الخارجية
وميزان المدفوعات

تعتبر التجارة الخارجية أداة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وتزيد أهمية التجارة الخارجية فى دولة قطر لأنها تلعب دور توازنى فى الاقتصاد الوطنى من خلال تصدير فائض الانتاج عن الطلب المحلى واستيراد السلع التى لا تنتج محليا . كما توفر حصيلة الصادرات الموارد المالية اللازمة لاستيراد احتياجات البلاد من السلع الاستهلاكية والاستثمارية والوسيطة .

ويتأثر النمو الاقتصادى لحد كبير بتطور حجم وهيكل التجارة الخارجية ، لذلك يلزم تخطيط الصادرات والواردات ضمن اطار التخطيط الشامل حيث يرتبط قطاع التجارة الخارجية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الانتاجية والاستهلاكية والتوزيعية والتراكم ، حيث تنعكس أنماط الانتاج والاستثمار والاستهلاك على التركيب السلعى للصادرات والواردات (٨) .

ولقد انعكست التطورات التى شهدتها عناصر التجارة الخارجية خلال السنوات ١٩٨٥-١٩٨٩م على العديد من المتغيرات الاقتصادية لدولة قطر مثل انخفاض نسبى للايرادات العامة للدولة ، وبالتالى انخفاض مخصصات التراكم الرأسمالى كنتيجة مباشرة لانخفاض حصيلة الصادرات . ولقد انخفضت نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلى الاجمالى من ٦٨,٩٪ عام ١٩٨٥ م الى ٦٠,١٪ عام ١٩٨٩م ويرجع ذلك الىالانخفاض فى الصادرات السلعية والتى حققت معدل نمو سالبا بلغ -٦,٤٪ لفترة الدراسة ، وزادت الواردات السلعية من حوالى ٤١٤٧ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٤٨٢٧ مليون ريال عام ١٩٨٩ ، وبلغ معدل الزيادة السنوية ٣,٨٪ .

٣-١ الميزان التجارى :

ويصور الجدول التالى الميزان التجارى لدولة قطر ، وعلاقة الصادرات والواردات بالناتج المحلى الاجمالى خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (١٢)
الميزان التجارى وحجم التجارة الخارجية
لعامى ١٩٨٥-١٩٨٩م

البيان	١٩٨٥	١٩٨٩	معدل النمو السنوى ٪
١- الصادرات السلعية	١١٢٧٧	٩٦٥٨	-٦,٤
٢- الواردات السلعية	-٤١٤٧	-٤٨٢٧	٣,٨
٣- الميزان التجارى (١-٢)	٧١٣٠	٤٨٣١	-٩,٣
٤- قيمة التجارة الخارجية (١+٢)	١٥٤٢٤	١٤٤٨٥	-١,٦
٥- الناتج المحلى الاجمالى	٢٢٣٩٨ ,٦	٢٣٦١٦,١	١,٣
نسبة ١:٥	٥٠ر٣		
نسبة ٢:٥	١٨,٥	٢٠,٤	
نسبة ٣:٥	٣١,٨	٢٠,٤	
نسبو ٤:٥	٦٨,٩	٦١ر٣	

المصدر : جمعت وحسبت من - المجموعة الاحصائية السنوية - الجهاز المركزى للاحصاء - أعداد مختلفة .

وعلى الرغم من أن رصيد الميزان التجارى كانت موجبا عام ١٩٨٩ م وبحوالى ٤٨٣١ مليون ريال ، الا أن هذا الرصيد يقل كثيرا عما كان عليه عام ١٩٨٥ والبالغ ٧١٣٠ مليون ريال ، ويرجع هذا الانخفاض فى الرصيد الى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات خلال فترة الدراسة . وان أهمية المحافظة على حجم معين من الرصيد الموجب للميزان التجارى تأتى من كون هذا الرصيد يعتبر أحد أهم دعائم المركز المالى المتميز لدولة قطر ، اضافة الى أن استمرار انخفاض حجم الرصيد الموجب للميزان التجارى وبهذه المعدلات السالبة والتى بلغت -٩,٣٪ سنويا خلال الفترة ٨٥-١٩٨٩ م

سوف يؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية خاصة فى مجال تمويل الانفاق الحكومى.

٣-٢ ميزان المدفوعات

مازالت الصادرات تعتمد على السلع المنظورة ، وتنعدم فرص الصادرات غير المنظورة (سياحة - خدمات - تحويلات خارجية ... الخ) على الرغم من الموقع الجغرافى لقطر بما يمكنها من تنويع صادراتها وزيادة ايراداتها من السلع غير المنظورة ، الا أنه لم يتم الاستفادة منها على الرغم من توفر (خدمات التخزين ، والنقل والشحن ، والتأمين ، والبنوك وخدماتها ... الخ) وفى ظل توفر رؤوس الأموال التى تبحث عن فرص الاستثمار (٩). وفى المقابل يلاحظ زيادة الواردات غير المنظورة الأمر الذى أدى الى عجز دائم فى ميزان العمليات غير المنظورة .

ويبين الجدول رقم (١٣) تطور ميزان المدفوعات ومنه يتضح أنه حدث تحسنا فى عجز الحساب الجارى حيث انخفض العجز من حوالى ٦٨٧ مليون ريال عام ١٩٨٦ الى ٤٤ مليون ريال عام ١٩٨٩، ويعزى ذلك التحسن النسبى الى زيادة الصادرات النفطية نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية بالدرجة الأولى ، كذلك انخفض عجز ميزان المدفوعات من٣٦٢ مليون رايل عام ١٩٨٥ الى ١٣٦ مليون ريال عام ١٩٨٩ .

جدول رقم (١٣)
ميزان المدفوعـــات

البيـــان	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
اجمالى الصادرات (فوب)	١١٢٧٧	٦٧٣٠	٧٤٣٥	٨٠٤٥	٩٧٨٠
(- اجمالى الواردات (سيف)	-٤١٤٧	-٤٠٠٠	-٤١٢٨	-٤٦١٣	-٤٨٢٧
١ - الميزان التجارى	٧١٣٠	٣٧٣٠	٣٣٠٧	٣٤٣٢	٤٩٥٣
٢ - تحويلات مقابل خدمات وتحويلات خاصة	-٥١٣٢	-٣٤١٧	-٣٩٢٣	-٤٣٨٢	-٤٩٩٧
٣ - رصيد الحساب الجارى (١+٢)	١٩٩٨	-٦٨٧	-٦١٦	-٩٥٠	-٤٤
٤ - تحويلات رأسمالية (رسمية وخاصة)	-٢٣٦٠	-١٠٨٥	-١٠٣١	-١٢٨٦	-٩٢
٥ - ميزان المدفوعات (٤-٣)	-٣٦٢	-١٧٧٢	-١٦٤٧	-٢٢٣٦	-١٣٦

المصدر :
التقرير السنوى ــ مؤسسة النقد القطرى ــ أعداد متفرقة •

٣-٣ تطور الواردات :

ويعرض الجدول التالى التغيرات الهيكلية للواردات فى دولة قطر خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ .

جدول رقم (١٤)

الهيكل السلعى للواردات لعامى ١٩٨٥ ، ١٩٨٩

البيان	١٩٨٥		١٩٨٩		معدل النمو السنوى ٪
	القيمة	٪	القيمة	٪	
الأغذية والحيوانات الحية	٦٣٠,١	١٥,١	٧٢٧,٥	١٥,١	٣,٧
المشروبات والتبغ	٩١,٠	٢,٢	٧٧,٥	١,٦	-٣,٩
مواد خام غير معدة للأكل باستثناء المحروقات	١٢٤,٠	٣,٠	١٨٢,٥	٣,٨	١٠,٠
الوقود المعدنى ومواد التشحيم والمواد المشابهة	٣٢,٨	٠,٨	٣٧,٨	٠,٨	٣,٦
الزيوت والشحوم والشموع الحيوانية والنباتية المنشأ	٣٤,٩	٠,٨	٣٢,٤	٠,٧	-١,٧
المواد الكيماوية والمنتجات المرتبطة بها	٢١٣,٩	٥,٢	٢٨٩,٣	٦,٠	٧,٨
البضائع المصنوعة مصنفة فى معظم الأحيان حسب المادة	٧٩٩,٥	١٩,٣	١١٥٥,٧	٢٣,٩	٩,٧
الماكينات والالات ومعدات النقل	١٦٢٢,٦	٣٩,١	١٧٨٦,٢	٣٧,٠	٢,٤
مصنوعات متنوعة	٥٨٠,١	١٤,٠	٥٣٤,٨	١١,١	-٢,٠
أصناف ومعاملات غير مصنفة فى مكان آخر	١٧,٠	٠,٤	٢,٣	٠,١	-٣٩,٣
المجموع	٤١٤٦,٥	١٠٠	٤٨٢٦,٦	١٠٠	٣,٩

المصدر : جمعت وحسبت من - المجموعة الاحصائية - الجهاز المركزى للاحصاء -دولة قطر -أعداد مختلفة .

بتحليل الهيكل السلعى للواردات فى دولة قطر يتضح أن الاقتصاد القطرى يعتمد على الخارج فى تلبية احتياجاته من معظم السلع نظرا لمحدودية الانتاج المحلى، ولقد حققت الواردات من البضائع المصنعة أعلى معدلات النمو خلال فترة المتابعة حيث زادت من ٧٩٩,٥ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ١١٥٥,٧ مليون ريال عام ١٩٨٩ وبمعدل نمو ٩,٧٪ سنويا ، تليها الواردات من المواد الكيماوية حيث زادت من ٢١٣,٩ مليون ريال الى ٢٨٩,٣ مليون ريال وبمعدل نمو ٧,٨٪ لسنوات المقارنة ، كذلك ارتفعت الواردات من الماكينات والآلات ومعدات النقل من ١٦٢٢,٦ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ١٧٨٦,٢ مليون ريال عام ١٩٨٩ وبمعدل نمو سنوى ٢,٤٪ ، وزادت الواردات من الأغذية الحيوانية بمعدل ٣,٧٪ ، والواردات من الوقود المعدنى التشحيم بحوالى ٣,٦٪ سنويا ، ويلاحظ انخفاض الواردات من المشروبات والتبغ خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ بمعدل -٣,٩٪ سنويا والواردات من الزيوت النباتية والحيوانيى والشحوم بحوالى -١,٧٪ سنويا .

ويوضح الجدول رقم (١٥) تطور الواردات حسب استخدام المواد ، حيث زاد اجمالى الواردات من ٤١٤٦,٥ مليون ريال عام ١٩٨٩ الى ٤٨٢٦,٦ مليون ريال لعام ١٩٨٩ ويقدر متوسط معدل النمو السنوى ٣,٩٪ ، ويلاحظ زيادة الواردات الوسيطة اللازمة للعمليات الانتاجية من ١٢٠٧,١ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ١٦٤٢ مليون ريال عام ١٩٨٩ ، وبلغ معدل الزيادة السنوى ٨٪ ، كذلك زادت الواردات الرأسمالية من ١٥٣٤,٦ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ١٧٠٠,٨ مليون ريال عام ١٩٨٩ ، ويقدر معدل النمو السنوى بحوالى ٢,٦ ٪ ، وحققت الواردات الاستهلاكية أقل معدلات النمو خلال فترة الدراسة حيث بلغت ١,٤.

جدول رقم (١٥)
الواردات حسب استخدام المواد

(بالمليون ريال)

البيـــان	١٩٨٥		١٩٨٩		معدل النمو السنوى ٪
	القيمة	٪	القيمة	٪	
الاستهلاكية	١٤٠٤,٨	٣٣,٩	١٤٨٣,٨	٣٠,٧	١,٤
الوسيطة	١٢٠٧,١	٢٩,١	١٦٤٢,٠	٣٤,٠	٨,٠
الرأسمالية	١٥٣٤,٦	٣٧,٠	١٧٠٠,٨	٣٥,٢	٢,٦
اجمالى الواردات	٤١٤٦,٥	١٠٠	٤٨٢٦,٦	١٠٠	٣,٩

المصدر : جمعت وحسبت - المجموعة الاحصائية - الجهاز المركزى للاحصاء - دولة قطر - أعداد مختلفة .

٤-٣ : تطور الصادرات

لم تتوفر البيانات الكافية لتحليل هيكل الصادرات ولكن البيانات المتاحة تشير الى انخفاض الصادرات من النفط خلال النصف الثانى من الثمانينات بسبب ظروف الطلب العالمى والتزام دولة قطر بقرارات منظمة الأوبك لتحديد سقوف الانتاج .

هذا ويلاحظ أن المنتتجات الأولية والطاقة تشكل نسبة كبيرة من اجمالى الصادرات فى دولة قطر ومعنى هذا أن هيكل الصادرات يقوم على التخصص فى عدد قليل من السلع ، ولذلك تأثيرات غير مرغوب فيها حيث تتعرض أسعار صادرات المواد الأولية عادة الى تقلبات شديدة والتى كثيرا ما تنعكس فى شكل تقلبات فى ايرادات الدولة مما يؤدى الى عدم ضمان انتظام تمويل خطط التنمية وعدم تحقيق أهدافها ، حيث ما زال النفط والصناعات المرتبطة به يشكلان ٩٠٪ من اجمالى الصادرات .

ولقد أخذت صادرات النفط الخام اتجاها عاما نزوليا كما هو مبين بالجدول التالى حيث انخفضت كمية المصدر من ١٨,٣٨ مليون برميل بلغت ايراداتها حوالى ١٥٨٣٢ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ١٤,٥٣ مليون برميل ، بلغت ايراداتها ٦٦١٣ مليون ريال عام ١٩٨٩ م ، ويرجع ذلك الى استجابة سياسة تصدير النفط للتغيرات فى السوق العالمى والالتزام بسقف الانتاج الذى حددته منظمة الأوبك لمنع الأسعار من التدهور حيث يلاحظ انخفاض سعر تصدير البرميل من ٢٩,٤٩ دولار عام ١٩٨٥ الى ١٣,٨ دولار للبرميل عام ١٩٨٩ ، وكذلك لتنظيم حصيلة الدولة لتمويل احتياجات الميزانية العامة ، مع الأخذ فى الاعتبار ترشيد استخدام الاحتياطات النفطية لاطالة عمرها .

جدول رقم (١٦)
تطور صادرات النفط القطري وأسعار تصديره

السنوات	الصادرات (مليون طن متري)	أسعار التصدير (بالدولار/برميل)	الايرادات من صادرات النفط (مليون ريال)	نسبة صادرات النفط اجمالى الصادرات ٪
١٩٨٥	١٨,٣٨	٢٩,٤٩	١٥٨٣٢	٨٧,٦
١٩٨٦	١٣,٢٩	٢٦ ٥٥	١٢٥٨٧	٨٣,١
١٩٨٧	١٤,٥٧	١٥,٢٧	٥٤٧٥	٨٤,٦
١٩٨٨	١٣,١٣	١٧,٧٠	٢٨٧٠	٨٠,٧
١٩٨٩	١٤,٥٣	١٣,٨٠	٦٦١٣,٦	٦٨,٥

المصدر : الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط - استراتيجية استخدام الموارد البترولية فى دولة قطر - مارس ١٩٩١ ، الجزء الثانى "تحليل الموقف الحالى " ص ٥٢ ، ٥٣ .

يعرض الجدول رقم (١٧) تطور الصادرات القطرية من المنتجات الصناعية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ حيث يلاحظ التقلبات المستمرة فى قيمة صادرات الأسمدة الكيماويى ويرجع ذلك الى التقلبات فى أسعار الأسمدة ، فعندما ترتفع الأسعار يزيد الانتاج لأنه فى هذه الحالة يغطى تكاليف الانتاج المرتفعة نسبيا . هذا وتأخذ صادرات الحديد والصلب اتجاها عاما تصاعديا حيث زادت من ٣٩٦,٦ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٦٠٨,٩ مليون ريال عام ١٩٨٩ م وبلغ معدل الزيادة حوالى ١١,٣٪ سنويا وترجع تلك الزيادة الى التحسن فى الأسعار العالمية للحديد والصلب فى هذه الفترة ، ويلاحظ زيادة الصادرات من البتروكيماويات من ٢٩٥,٨ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٨٨٢,٤ مليون ريال عام ١٩٨٩ ، وبلغ معدل النمو السنوى ٣١,٤٪ .

جدول رقم (١٧)
الصادرات من المنتجات الكيماوية

(بالمليون ريال)

البيان	الأسمدة الكيماوية	الحديد والصلب	البتروكيماويات
١٩٨٥	٤٤٩,٥	٣٩٦,٦	٢٩٥,٨
١٩٨٦	٣١٠,٩	٣٩٩,٦	٤٠٧,٥
١٩٨٧	٢٨٤,١	٣٧١,٩	٥٢٨,٩
١٩٨٨	٤٤٢,٠	٥٣٥,٠	٨١٥,٦
١٩٨٩	٣٢٥,٩	٦٠٨,٩	٨٨٢,٤
معدل النمو السنوى ٪	٧,٨-	١١,٣	٣١,٤

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للاحصاء - المجموعة الاحصائية السنوية - دولة قطر - الدوحة - أعداد مختلفة .

٣-٥: سعر صرف الريال القطرى :

يرتبط الريال القطرى بعلاقة ثابتة لم تتغير منذ أوائل الثمانينات بواقع ٣,٦٤١٥ ريال لكل دولار شراءا و ٣,٦٣٨٥ ريال لكل دولار بيعا ، وتفسر مؤسسة النقد القطرى ذلك الى أهمية الولايات المتحدة الأمريكية كشريك أساس للتجارة الخارجية القطرية تصديرا واستيرادا ، وقد يكون مناسبا ربط سعر صرف الريال بسلة من العملات الرئيسية وذلك للمحافظة على حصيلة صادرات قطر من التقلبات المستمرة فى أسعار العملات .

ويبين الجدول التالى التغيرات السنوية لسعر صرف الريال القطرى مقابل بعض العملات الرئيسية الدولية ، حيث أظهرت معدلات استبدال الريال القطرى تحسنا تجاه هذه العملات فى السنوات الثلاث الأخيرة .

وأحرز الريال القطرى تقدما ملحوظا فى نهاية الفترة تجاه كافة العملات الرئيسية الدولية ، وذلك بعد سلسلة من الانخفاضات المتتالية مقابل هذه العملات ، أما من ناحية قيمته المستندة الى سعر متوسط الفترة فقد تقلص معدل هبوط الريال تجاه العملات المذكورة بصورة واضحة فى عام ١٩٨٨ مقارنة بالعامين الآخرين

جدول رقم (١٨)
معدلات التغير السنوية لسعر صرف الريال القطرى
مقابل بعض العملات الرئيسية

العملات الرئيسية	الفترة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الجنيه الاسترليني	متوسط	٣,١	-١١,٧	-١٠,٦	-١,٦
	نهاية	-١٩,٣	-١,٧	-٢١,٥	٣,٤
المارك الالمانى	متوسط	-١٤,٠	-١١,٦	-١٧,٠	-٢,١
	نهاية	-٢١,٥	-٢١,١	-١٨,٦	١١,٨
الفرنك الفرنسى	متوسط	٢,٤	-٢٢,٦	-١٣,٠	-١,٩
	نهاية	-٢١,٢	-١٤,٦	-١٦,٤	١٢,٠
الجلدر الهولندى	متوسط	٣,١	-٢٦,١	-١٦,٩	-١,٢
	نهاية	-٢١,٦	-٢١,٠	-١٦,٤	١٢,٠
الين اليابانى	متوسط	-٠,٣	-٢٩,٥	-١٣,٥	-٢,٥
	نهاية	-١٩,٨	-٢٠,٦	-٢٣,٧	٢,٣

المصدر : التقرير السنوى - مؤسسة النقد القطرى - دائرة البحوث والاحصاء - الدوحة - اعداد متفرقة.

الفصل الرابع

التطورات الاجتماعيـــة

٤-١ السكان والقوى العاملة

تعتبر القضية السكانية من أكثر القضايا أهمية فى دولة قطر وذلك راجع الى محدودية القاعدة البشرية الوطنية من حيث الحجم والمواصفات اللازمة للاسهام من الانتاج بمختلف مجالاته مما أدى الى الاعتماد على استقدام قوة العمل من الخارج والتى غالبا ما تتم بصورة غير انتقائية ، وقد تسبب استمرار ذلك الى ظهور بعض الاختلالات الهيكلية التى أصبحت بدورها أحد المشاكل الرئيسية التى تعترض مسارات التنمية الشاملة للمجتمع وتتطلب المزيد من الجهود والسياسات التخطيطية الفعالة من أجل التغلب على آثارها السلبية على المدى الطويل، وفيما يلى أهم هذه الاختلالات فى التركيبة والقوى العاملة (١٠) :-

- يتمثل اختلال التركيبة السكانية فى انخفاض نسبة السكان القطريين الى غير القطريين .

- ارتفاع نسبة الذكور الى اجمالى السكان .

- ارتفاع التكلفة الاجتماعية وزيادة الأعباء والضغوط الأمنية والاقتصادية .

- اختلال سوق العمل فى جانبى العرض والطلب كما ونوعا بسبب عدم ربط مخرجات التعليم والتدريب باحتياجات السوق وافتقاد الخطط الكفيلة بتحقيق التوازن بينها.

- اختلال توزيع القوى العاملة الوطنية على القطاع الحكومى والخاص والمختلط .

- تدنى الانتاجية وانخفاض الكفاءة نتيجة لاستخدام العمالة الغير مؤهلة والغير مدربة.

هذا وتواجه عملية تصحيح هذه الاختلالات الهيكلية مشاكل أهمها (١١) :

أ- عزوف القوى العاملة الوطنية عن مزاولة المهن الحرفية الضرورية لترسيخ القاعدة الانتاجية.

ب- تفضل القوى العاملة الوطنية رغم ندرتها مجالات العمل الحكومى الادارى على مجالات الانتاج مما يؤدى الى التضخم الوظيفى فى الأجهزة الحكومية فى الوقت الذى يعانى القطاع الخاص والمختلط من ندرة العمالة القطرية .

ت- تعتبر ندرة البيانات المتاحة عن السكان والقوى العاملة وتخصصاتها وتوزيعها من أهم المشاكل التى تقف عقبة فى طريق تخطيط القوى العاملة ورسم السياسات التى تساهم فى تصحيح هذه الاختلالات .

تطور عدد السكان

ولكن على الرغم من هذه الندرة فى البيانات فانه يمكن التعرف على اتجاهات السكان والتغيرات الهيكلية فى القوى العاملة على ضوء ما توفر من بيانات ، وقد أوضح تحليل هذه البيانات الاتجاهات التالية :

أدت ندرة القوى العاملة الوطنية مع وفرة الموارد المالية مع بداية السبعينات الى الاستعانة بالقوى العاملة الوافدة للوفاء باحتياجات التطور الاقتصادى والاجتماعى وتوفير الخدمات الضرورية للسكان وبناء الهياكل الأساسية التى كانت البلاد تعانى من نقص حاد فيها، حيث وجهت الدولة الاستثمارات الضخمة لمختلف الأنشطة وفى آن واحد محدثه طلبا حادا على جميع المهن والتخصصات وعلى مستوى جميع الأنشطة، وقد أشبع هذا الطلب عن طريق استقدام العمالة من الخارج ليس لصغر حجم السكان فحسب بل لعدم ملائمة المهارات الوطنية ومتطلبات التنمية الجديدة والتى زادت من حدة ونوعية التدفق فى العمالة الوافدة ونتيجة لذلك تضاعف عدد السكان عى النحو التالى :

جدول رقم (١٩)
تطور عدد السكان فى دولة قطر

السنوات	عدد السكان بالألف نسمة	معدل النمو السنوى ٪
(١) ١٩٧٠	١١١	-
(٢) ١٩٧٥	١٨٠	١٠,٢
(٣) ١٩٨٠	٣٠٠	١٠,٨
(٤) ١٩٨٥	٣٥٧	٣,٥
(٥) ١٩٩٠	٤٨٣	٦,٢

١- فى أبريل سنة ١٩٧٠ أجرى تعداد للسكان لم ينشر رسميا.
٢- تقديرات خبراء برنامج الأمم المتحدة عن سكان قطر عام ١٩٧٥.
٣-٤- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - التقرير الأقتصادى العربى الموحد لسنة ١٩٨٨ م ص ٢١١.
٥- الجهاز المركزى للاحصاء .

يلاحظ تضاعف عدد السكان خلال السبعينات وارتفاع معدلات النمو السنوية وذلك نتيجة لاتجاهات الاستثمار ، اضافة الى انعكاس نتائج التطور الاقتصادى على مجمل السكان ، أما فى النصف الأول من الثمانينات يلاحظ اتجاه معدل نمو السكان نحو الانخفاض حيث بلغ هذا المعدل ٣,٥٪ للفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ بعد أن كان ١٠,٨٪ للفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ م وذلك نتيجة السياسات والاجراءات العديدة التى اتخذتها الدولة لتنظيم أوضاع القوى العاملة من ناحية والانتهاء من الجزء الأكبر من البنية الأساسية وأعمال البناء والتشييد من ناحية أخرى ، ثم عادت هذه معدلات الى الارتفاع النسبى من جديد فى النصف الثانى من الثمانينات نتيجة اتجاهات الاستثمار الجديدة ودخول العديد من المشاريع الصناعية فى مرحلة التشغيل الأمر الذى أدى الى زيادة الطلب على العمالة الماهرة حيث تسمح عادة أجور العمال المهرة من جلب أسرهم معهم ،هذا بالاضافة الى انتشار ظاهرة جلب المربيات والخادمات من الخارج .

القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادى:

بتحليل نتائج التعداد العام للسكان والمنشآت لدولة قطر فى مارس عام ١٩٨٦ يمكن التوصل لملامح القوى العاملة . ويوضح الجدول رقم (٢٠) توزيع السكان النشطين اقتصاديا حسب النشاط الاقتصادى :

جدول رقم (٢٠)
توزيع السكان النشطون اقتصاديا
حسب النشاط الاقتصادى والجنسية لعام ١٩٨٦م

البيان	قطريون		المجموع	نسبة القطريين ٪
	العدد	٪		
الزراعة وصيد البر والبحر	١٢٢	٠,٦	٦٢٨٣	١,٩
المناجم والمحاجر	١٤٢٩	٦,٩	٤٨٠٧	٢٩,٧
الصناعات التحويلية	٤٢٦	٢,١	٤١٣٩١	٣,٠
الكهرباء والماء والغاز	١٣٧٣	٦,٦	٥٢٦٦	٢٦,١
التشييد والبناء	٢٧٣	١,٣	٣٤٠٥٢	-
التجارة والمطاعم والفنادق	١٠٦٨	٥,٢	٤٢١٩٦	٤,٩
النقل والتخزين والمواصلات	٥٤٨	٢,٦	٧٣٥٧	٧,٤
التمويل والتأمين والعقارات	٢٠٠	١,٠	٣١٥٧	٦,٣
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	١٥٢٢٠	٥٧٣,	٩٦٤٦٦	١٥,٦
أنشطة غير كاملة التوصيف	١٤٨	٠,٧	٥٠١	٢٩,٥
المجموع	٢٠٨٠٧	١٠٠	٢٠٠٢٣٨	١٠,٤

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للاحصاء - المجموعة الاحصائية السنوية - ١٩٩٢ م ، ص ٤٠ .

ومن تحليل هذه البيانات يتضح الاختلال فى توزيع القطرين بين الأنشطة الاقتصادية حيث يتركز ٧٣,٥٪ منهم فى قطاع خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية ، وذلك راجع الى اهتمام الحكومة بتوفر الخدمات الأساسية ورفع مستوى معيشة السكان وتفضيل القطرين العمل فى الأعمال الادارية ، ويعمل فى قطاع المناجم والمحاجر ٦,٩٪ من القوى العاملة القطرية وهو يعتبر من القطاعات الأساسية بالاضافة الى احتياجات برامج التطوير وتحديث المنشآت النفطية والاستمرار فى عمليات التنقيب ، يليه قطاع الكهرباء والماء بحوالى ٦,٦٪ وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق ٥,٢٪ .

ومن ناحية أخرى يلاحظ ارتفاع نسبة القطرين الى اجمالى القوى العاملة فى قطاع المناجم والمحاجر الى ٢٩,٧٪ ، يليه قطاع الكهرباء والماء حيث يساهم القطرين بحوالى ٢٦,١٪ ، ثم قطاع خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية بحوالى ١٥,٦٪ ، وقطاع النقل والتخزين والمواصلات ٧,٤٪ ، وقطاع التمويللا والتأمين والعقارات ٦,٣٪ .

مما سبق يتمثل الاختلال فى انخفاض مساهمة القطرين النشطين اقتصاديا فى القطاعات الانتاجية التى يعول عليها فى تنويع مصادر الدخل مثل قطاعات الصناعات التحويلية والبناء والتشييد والزراعة وصيد البر والبحر ، وترجع تلك الاختلالات الى غياب تخطيط القوى العاملة والتدريب ولعل انشاء ديوان الخدمة المدنية والمجلس الأعلى للتخطيط من العوامل المساعدة على علاج هذه الاختلالات الهيكلية فى أهم عناصر التنمية على الطلاق الا وهو العنصر البشرى هدف ووسيلة التنمية .

وكما سبق ذكره فقد انعكس استقدام الأيدى العاملة من الخارج وباعداد كبيرة فى مختلف المهن والتخصصات لتلبية متطلبات النمو الاقتصادى والاجتماعى الذى شهدته الدولة الى ارتفاع نسبة الوافدين فى بعض المهن وخاصة تلك المهن التى لا يقبل عليها القطريين مثل مهنة الزراعة والصيد حيث بلغت مساهمة القطرين فى القوى العاملة أدناها بحوالى ١,٩٪ فقط ، كذلك عمال الانتاج وعمال الخدمات حيث بلغت نسبة القطرين ٥,٨٪ ، ٧,١٪ فى كل منها على التوالى ، ويفسر ذلك بعدم قبول القطريين لهذه المهن بسبب النظرة الاجتماعية القطرية لعمال الانتاج والخدمات.

القوى العاملة حسب المهن :

وتشير البيانات بالجدول رقم (٢٩) الى زيادة نسبة القطرين فى مهنة المديرين والاداريين حيث بلغت مساهمة القطرين أقصاها بحوالى ٣٤,٥٪ من اجمالى العاملين فى هذه المهنة ، ويرجع ذلك الى أهمية وجود القطريين فى مراكز اتخاذ القرار ومفاتيح العمل بالاضافة الى تفضيل القطريين للأعمال الادارية والمكتبية ، يليها فى الأهمية القائمون بالأعمال الكتابية حيث يعمل ما يقرب من ربع القوى العاملة القطرية فى هذه المهنة ، ثم الاخصائيون والفنيون حيث تبلغ نسبة القطريون الى ١٩٪ من اجمالى القوى العاملة الفنية فى البلاد ، وذلك نتيجة لاهتمام الدولة بالتعليم والتدريب وتخرج أعداد متزايدة من مركز التدريب والتطوير المهنى .

وتكشف المتابعة الدقيقة للقوى العاملة عن أن احتياجات بعض الأنشطة من القوى العاملة كان مبالغا فيها ، خاصة وأن الأجهزة الحكومية المسئولة عن تنظيم القوى العاملة كانت حديثة التأسيس ، وما زالت تجربة الدولة فى مجال تنظيم وتخطيط القوى العاملـــــــة حديثة ، ويؤدى تنفيذ استراتيجية التنمية الادارية التى أعدتها الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط الى علاج هذه المشكلة (١٢).

جدول رقم (٢١)
السكان النشطون اقتصاديا حسب المهنة والجنسية
لعام ١٩٨٦م

البيان	القطريون		المجموع	نسبة القطريين ٪
	العدد	٪		
الاخصائيون والفنيون	٤١٣٩	١٨,٨	٢٠٥٩٧	١٩,٠
المديرون والاداريون	٦٨٨	٤,٣	٢٥٦٨	٣٤,٥
القائمون بالأعمال الكتابية	٩٢٦٢	٢٩,٩	٢٣٥٩٤	٢٦,٤
القائمون بأعمال البيع	٩٦١٠	٥,١	١٠١٦٠	١٠,٥
العاملون في الخدمات	٤١٣١	١٥,٠	٤٤١٠١	٧,١
العاملون فى الزراعة والصيد	٠١٤	٠,٧	٧٦٨٢	١,٨
عمال الانتاج وعمال النقل والعمال العاديون	١٥٢٨	٢٥,٤	٩١١٨٥	٥,٨
عمال لم يصنفوا	١٧٤	,٨	٣٥١	٤,٦
	٧٢٠٨٠	١٠٠	٢٠٠٢٣٨	١٠,٤

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للاحصاء - المجموعة الاحصائية السنوية- مايو ١٩٩٢ ص ٣٩.

القوى العاملة حسب القطاع

لقد كان من الطبيعى أنه بالاضافة الى الخلل فى التركيبة السكانية أن يكون هناك خللا فى تركيبة القوى العاملة كما يوضح الجدول رقم (٢٢) ، حيث نلاحظ أن العمالة القطرية تمثل ١٠,٤٪ فقط من اجمالى القوى العاملة فى الدولة بل وأكثر من ذلك نجد أن العمالة القطرية تمثل ٥,٦٪ من اجمالى قوة العمل فى القطاع المختلط وتنخفض مساهمتها الى ١,٧٪ فقط فى القطاع الخاص .

جدول رقم (٢٢)
السكان النشطون اقتصاديا حسب القطاع والجنسية لعام ١٩٨٦

الجنسية / القطاع	قطريون	غير قطريون	المجموع	نسبة القطريين
حكومى	١٨٣٥٠	٥٥٢٠٩	٧٣٥٥٩	٢٤٫٩
مختلط	٢٧٥	٤٦١٤	٤٨٨٩	٥,٦
خاص	٢٠٦١	١١٨٤٦٧	١٢٠٥٢٨	١,٧
أخرى	١٢١	١١٤١	١٢٦٢	١ ,
المجموع	٢٠٨٠٧	١٧٩٤٣١	٢٠٠٢٣٨	١٠٫٤

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للاحصاء - المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٩٢م - ص ٤٢.

ومن الجدير بالذكر أنه لم يجر فى دولة قطر سوى تعداد واحد للسكان والمساكن والمنشآت فى عام ١٩٨٦ وهذا يشكل قيدا رئيسيا على الدراسة وللتوصل الى مؤشرات مناسبة للسكان والقوى العاملة وللتعرف على التغيرات الهيكلية يلزم اجراء تعداد آخر للسكان .

القوى العاملة فى الجهاز الحكومى :

ترجع أهمية دراسة القوى العاملة فى الجهاز الحكومى الى تركز ٨٨,٢٪ من اجمالى العمالة القطرية فى هذا القطاع ، وهى حجر الزاوية التى يجب أن يرتكز عليه تخطيط القوى العاملة فى الدولة من أجل علاج الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها وفيما يلى تحليل لخصائص القوى العاملة الحكومية خلال الفترة ١٩٨٥/١٩٩٠ .

أ - توزيع الموظفين حسب الجنسية

شهدت تركيبة القوى العاملة فى الجهاز الحكومى بدولة قطر فى النصف الثانى من الثمانينات زيادة فى نسبة القطريين فى الوظائف الحكومية من ٥٤,٤٪ عام ١٩٨٥ الى ٥٣,٣٪ عام ١٩٩٠ ، وفى المقابل انخفضت نسبة غير القطريين من ٥٤,٦٪ الى ٤٦,٥٪ لنفس الفترة (١٣) .

ويلاحظ أن عملية احلال قوة العمل القطرية محل قوة العمل الوافدة فى الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة القطرية تتم بشكل عشوائى وبدون استراتيجية واضحة ، وبدون تحديد أهداف كمية ونوعية تتعلق بعدد العاملين القطريين المطلوبين خلال فترة زمنية معينة ، وتحديد تخصصاتهم المطلوبة ، وارتبطت عملية الاحلال بمبادرات فردية للمسئولين . (١٤)

ب - توزيع الموظفين حسب النوع :

على الرغم من الارتفاع النسبى لمساهمة المرأة القطرية فى قوة العمل الحكومية من ١٧,٣٪ عام ١٩٨٥ الى ٢٢,٨٪ عام ١٩٩٠ ، الا أن مشاركة المرأة فى أنشطة المؤسسات العامة فى دولة قطر كانت متدنية فمثلا ارتفعت نسبة العاملات القطريات فى مؤسسة حمد الطبية من حوالى ٥٪ عام ١٩٨٦ الى ٩٪ عام ١٩٩٠، أما فى مؤسسة النقد القطرى فارتفعت نسبة العاملات القطريات من ١٪ عام ١٩٨٦ الى ١١٪ عام ١٩٩٠ ، وفى المؤسسة العامة القطرية للاتصالات السلكية واللاسلكية والمؤسسة العامة للبترول فقد وصلت نسبة العاملات القطريات فى أحسن الظروف الى ١٪ .

ويتضح مما سبق تدنى مشاركة المرأة القطرية فى العمل فى المؤسسات العامة القطرية وأيضا فـــــى الأجهزة الحكومية (١٥) .

ومن الجدير بالذكر أن العمل فى مؤسسة حمد الطبية والمؤسسات العامة القطرية للاتصالات السلكية واللاسلكية ومؤسسة النقد القطرى مناسبة للمرأة , ولا شك أن مساهمة المرأة فى العمل فى هذه المؤسسات وغيرها سيمكن من مضاعفة العرض الاضافى من قوة العمل القطرية وتقليل حجم العجز فى سوق العمل، ويعمل على تغطية جانب من الاحتياجات الاضافية السنوية من القوى العاملة وبالتالى تحقيق هدف الاحلال التدريجى للقوى العاملة القطرية محل القوى العاملة الوافدة .

ويمكن زيادة مشاركة المرأة القطرية فى قوة العمل باتخاذ اجراءات تسهيل مهمة التوفيق بين عمل المرأة فى الأجهزة المختلفة ووظيفتها الاجتماعية داخل أسرتها ، كذلك تحديد شروط للعمل لصالح المرأة مثل تقليل ساعات العمل ، ومراعاة العادات والتقاليد فى البلاد ، وانشاء دور حضانة فى مواقع العمل أو قريب منها ، ومنح أجازات الأمومة مدفوعة الأجر لفترة مناسبة ، وتذليل الصعوبات المرتبطة بنقل النساء العاملات .

ويلاحظ الانخفاض النسبى لمساهمة الذكور فى قوة العمل الحكومية من ٨٢,٧٪ عام ١٩٨٥ الى ٧٧,٢٪ عام ١٩٩٠ ، وذلك لانخفاض نتيجة التحسن الطفيف فى مساهمة المرأة كما سبق توضيحه .

ح - توزيع الموظفين حسب المهن :

بتحليل توزيع موظفى الحكومة حسب المهن تتضح الاتجاهات التالية (١٦) :

١ - انخفاض عمال الانتاج من ١٠٦٠٧ عام ١٩٨٥ الى ٨٧٤٥ عام ١٩٩٠ وبمعدل انخفاض - ٣,٨ ٪ سنويا .

٢ - زيادة الوظائف الحكومية فى المهن الكتابية من ٥٣٣٧ عام ١٩٨٥ الى ٦٥٤٩ عام ١٩٩٠ ، وبلغ معدل الزيادة السنوى ٤,٢٪.

٣ - زيادة الموظفين فى المهن العلمية والفنية من ٩٩٧٣ عام ١٩٨٥ الى ١١٧٩٠ عام ١٩٩٠ وبلغ معدل الزيادة السنوى ٣,٤٪.

٤ - زيادة مساهمة القطريين فى المهن العلمية والفنية وأيضا فى المهن الكتابية، بينما تنخفض مساهمتهم فى مهن الخدمات وأعمال الانتاج، وذلك للنظرة الاجتماعية لهذه الأعمال، وتوفر الكوادر الوطنية سواء من خريجى جامعة قطر أو البعثات الخارجية .

د - توزيع الموظفين حسب الحالة التعليمية

بدراسة توزيع الموظفين فى الحكومة حسب الحالة التعليمية يمكن رصد الاتجاهات العامة التالية (١٧) :

١ - زيادة عدد الموظفين القطريين من ذوى المؤهلات العليا ومن حملة الدكتوراه والماجستير والدبلومات العالية والبكالوريوس والليسانس بمعدلات قياسية، وفى نفس الوقت انخفض عدد الموظفين القطريين بدون مؤهل، ويمكن تفسير ذلك التحسن بزيادة مخرجات التعليم داخل وخارج البلاد ونشاط برامج تعليم الكبار.

٢ - يأخذ عدد الموظفين غير القطريين بدون مؤهل ومن حملة الابتدائية والاعدادية والثانوية ودبلوم متوسط اتجاها عاما تنازليا ، وهذا يعكس سياسة خفض العمالة الوافدة غير مؤهلة .

٣ - يأخذ عدد الموظفين غير القطريين المؤهلين من حملة الدكتوراه والماجستير اتجاها عاما متصاعدا وذلك لاتباع دولة قطر سياسة انتقائية فى اختيار القوى العاملة الوافدة، ويجب الاستمرار فى هذه السياسات لأنها تساعد على تحسين التركيبة السكانية فى البلاد.

٤-٢ : التعليم والتدريب

تسعى وزارة التربية والتعليم بدولة قطر جاهدة الى تحقيق الأهداف التى حددها المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون ، كما أن الدولة ملتزمة بها وتوليها العناية اللازمة، وفيما يلى المبادىء الأساسية فى مجال التعليم (١٨) :

- العمل على تحقيق حد أدنى من التعليم للجميع بتعميم التعليم الأساسى (الابتدائى والمتوسط) .
- الالتزام بمحو الأمية.
- تنمية القدرات والابداع والتفكير المستقل.
- اعتبار التعليم مهنة تخصصية.
- تعزيز القيم والتوجهات الايجابية.

- ربط التعليم بالعمل والمؤسسات التعليمية بمؤسسات الانتاج.
- ربط التعليم الثانوى والعالى بمتطلبات التنمية.
- توفير القاعدة الضرورية للبحث العلمى والتعامل مع التكنولوجيا.
- تنمية روح المواطنة والولاء والالتزام بالدفاع عن الوطن من خلال التربية العسكرية.

وفى مجال التعليم العالى والبحث العلمى يتم الالتزام بالمبادىء الأساسية التالية:

١- ملائمة التعليم العالى لاحتياجات المجتمع .
٢- مساهمة التعليم العالى فى توفير القيادات .
٣- توجيه البحث العلمى لمشكلات المنطقة .
٤- ايجاد قنوات مرنة وعملية للتنسيق والتكامل .
٥- ربط سياسات الابتعاث الخارجى باحتياجات المنطقة .

ولقد حرصت الأجهزة المعنية بالتعليم والتدريب فى دولة قطر على تنفيذ السياسات التى تهدف الى تنمية الموارد البشرية والارتفاع بمستوى الكفاءة الانتاجية للمواطنين ، وبالرغم من أن معظم الجهود المبذولة فى هذا المجال ذات طابع طويل الأجل الا أنه بمتابعة البيانات المتاحة يمكن ملاحظة الاتجاهات الايجابية والسلبية التالية وجميعها تستحق الرصد والتحليل .

تهدف وزارة التربية الى القضاء على ظاهرة الأمية بين المواطنين والعمل على منع تجددها ، ويتضح من تعداد السكان لعام ١٩٨٦ م أن عدد الأميين الذين يزيد عمرهم عن ١٠ سنوات يبلغ ٦٥٦٥٥ نسمة وتواجه وزارة التربية هذه المشكلة عن طريق المدارس الليلية ومراكز محو الأمية ، ولكن يلاحظ تراجع عدد الدارسين فى مراكز محو الأمية من ٨,٧٢ فى عام ١٩٨٥/٨٤م الى ٦٢٥٨ فى عام ١٩٨٩/٨٨م ، يجب دراسة أسباب الأحجام عن التسجيل فى برامج محو الأمية ، والتعرف على أسباب عدم الانتظام فى الدراسة واقتراح الاجراءات المناسبة والعمل على وضع أهداف محدودة لخطة واضحة للقضاء على ظاهرة الأمية فى البلاد ، وفيما يلى عرض لتوصيات فريق خبراء اليونسكو لعلاج هذه الظاهرة (١٩) :-

- أن تعمل وزارة التربية والتعليم على اصدار تشريع يلزم المواطنين من سن ١٥ سنة الى سن ٤٥ سنة بمحو أميتهم .

- اجراء مسح لتحديد فئات الأميين حسب فئات العمر والجنس مع التركيز على الفئات السكانية الأقل حظا فى التعليم ، لتنظيم الاتصال بهم ، وحفزهم على محو أميتهم ، وربطهم ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار ، والتعليم المستمر .

- احكام التعليم للحد من التسرب منه ، وتحقيق استمرارية الملتحقين به ، لتجفيف منابع الأمية .

- تدريب فئات متميزة من المعلمين ، يتم اختيارهم وفق معايير موضوعية للعمل فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار ، لاكسابهم مهارات التعامل مع الكبار ، وأساليب تعليمهم ، مع توفير الحوافز المادية الكافية لهم .

- توفير الحوافز المادية والمعنوية للمتعلمين الذين يمحون أميتهم ، وتشجيعهم على استكمال تأهيلهم ومواصلة تعلمهم الى أقصى درجة علمية تحملهم اليها امكاناتهم وظروفهم الخاصة والاجتماعية .

- تحقيق الترابط الفعال بين تعليم الكبار وجهود التعليم المستمر ، والتأثير المتبادل بينهما ، بما يحقق تعاونا ايجابيا لتحقيق المجتمع دائم التعلم .

- استثمار امكانات أجهزة الاعلام المختلفة والمؤسسات المجتمعية المتنوعة لتقديم برامج لمحو الأمية القرائية والوظيفية والثقافية وغيرها من المكونات الحضارية الأساسية التى يحتاجها المواطن .

٤-٢-١ تطور اعداد الطلاب والمدارس فى القطاع الحكومى :

يلخص الجدول التالى تطور اعداد الطلاب فى المدارس الحكومية موزعين حسب المرحلة التعليمية خلال الفترة ١٩٨٦/٨٥ - ١٩٩١/٩٠ :

جدول رقم (٢٢)
تطور اعداد الطلاب فى المدارس الحكومية

المرحلة التعليمية	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	معدل النمو السنوى ٪
الابتدائية	٣١٨٤	٣٧٤٢٨	٣,٢
الاعدادية العامة	١٢٠٣١	١٥٨٠٢	٥,٦
اعدادية المعهد الدينى	٢٤٨	١٦٨	٧,٠-
الثانوية العامة	٧٤٧٥	٩٦٦٩	٥,٣
المعهد الدينى الثانوى	١٥٨	١٩٠	٤,٥
مدرسة الصناعة الثانوية	١٨٣	٤٠٩	١٩,٠
المدرسة التجارية الثانوية	١١١	١١٠	٠,٥-
المجموع العام	٥٢٠٥٠	٦٣٥٩٦	٤,٠
محو الأمية	٤٣٣٥	٢٤٥٠	٧,٩-
تعليم الكبار	٢٦٦٢	٣٣٠٦	٥,٧
التعليم الأهلى	١٦٠١٩	٢٠٣١٥	٥,٢
معهد الادارة	١١٤	١٣١	٥,٠
معهد اللغات	٤٩٠	٨٠٣	١٤,٤

المصدر : جمعت وحسبت من :
المجموعة الاحصائية السنوية - الجهاز المركزى للاحصاء - الدوحة - أعداد مختلفة .

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

١ - انتظام تدفق التلاميذ فى المدارس الحكومية ، وان متوسط معدل النمو السنوى للطلاب فى المراحل المختلفة بلغ ٤٪ سنويا ، وهو يفوق متوسط معدل النمو السنوى للسكان ، ويجب بذل مزيد من الجهود لتشجيع الطلبة القطريين على التوجه نحو المعاهد التخصصية والشعبة العلمية حيث يساعد هذا التوجه على ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل فى المستقبل .

٢- زيادة طلاب التعليم الأهلى بمعدل ٥,٢٪ سنويا ، ويجب تشجيع هذا الاتجاه بهدف تخفيض العبىء على الموازنة العامة للدولة وخفض كثافة الطلاب فى الفصل .

٣- تراجع عدد الدارسين فى مراكز محو الأمية ، وقد يفسر ذلك التراجع الى تأثير برامج محو الأمية وزيادة اقبال التلاميذ على الانتظام فى المرحلة الابتدائية .

٤-٢-٢ تطور اعداد المعلمين

يبين الجدول التالى تطور المعلمين خلال السنوات ١٩٨٦/٨٥م حتى ١٩١/٩٠م مختلف المراحل التعليمية :

جدول رقم (٢٤)

تطور عدد المعلمين فى مختلف المراحل التعليمية

المرحلة التعليمية	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	معدل النموالسنوى ٪
الابتدائية	١٦٧٠	٢٥٦٤	٩,٠
الاعدادية العامة	١٣٦١	١٧٤٣	٥,١
الثانوية العامة	٨٨٩	١٢٧٤	٧,٦
المعهد الدينى	٤٨	٥٢	١,٦
مدرسة الصناعة الثانوية	٣٧	٥٦	٨,٩
مدرسة التجارة الثانوية	٢٠	٢٢	٢,٠
المجموع العام	٥٠٤٤	٦٧٨٦	٦,٢
تعليم الكبار ومحو الأمية	٦٧٤	٥٢٠	٤,٥-
التعليم الأهلى	٩١١	١٣٣٧	٨,٣

المصدر : جمعت وحسبت من : المجموعة الاحصائية السنوية - الجهاز المركزى للاحصاء - الدوحة - أعداد مختلفة .

ومن الجدير بالذكر أن عدد الموظفين والموظفات فى ادارات وزارة التربية وأقسامها بمختلف تخصصاتها قد تراوح بين ١١٩٥ عام ١٩٨٦/٨٥ و ٩٩٢ عام ١٩٩١/٩٠ ، أما بالنسبة للعمال والعاملات فقد زاد عددهم من ٤١٦٧ عام ١٩٨٦/٨٥ م الى ٤٢٥٢ عام ١٩٩٠ م .

٤-٢-٣ تطور اعداد المدارس

وتشير البيانات الى زيادة عدد المدارس الحكومية من ١٤٢ مدرسة عام ١٩٨٦/٨٥ الى ١٧٣ مدرسة عام ١٩٩١/٩٠ ، ويلاحظ انخفاض معدل الزيادة السنوى للمدارس الابتدائية والاعدادية مقابل زيادة معدل النمو السنوى للمدارس الثانوية ، ويمكن تفسي انخفاض معدل نمو المدارس الابتدائية والاعدادية الحكومية بتشجيع التعليم الأهلى من ناحية ، وتقييد دخول أبناء العاملين بالقطاع الخاص فى المدارس الحكومية من ناحية أخرى ، وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى الاجمالى للمدارس ٤,١٪ ، ويجب المحافظة على التناسب بين عدد الطلاب والفصول وهو ما يعرف بكثافة الطلبة فى الفصل وذلك عن طريق وضع الخطة المناسبة للأبنية المدرسية لضمان كفاءة النظام التعليمى ويجب أن تأخذ هذه الخطة فى الاعتبار العناصر التالية :

١ - رفع الحد الأقصى لكفاية استيعاب المدرسة بما يحقق وفرا فى اعداد المدارس.
٢ - خفض كلفة المبانى الى أقصى حد ممكن .
٣ - تأمين أرض حكومية للمدارس المطلوبة بما يقلل الاعتمادات المطلوبة .
٤ - تأمين التمويل اللازم للخطة .
٥ - تشجيع القطاع الخاص لبناء المدارس ، تشجيع انشاء المدارس الأهلية لتخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة .

ويجب أن تكون خطة الأبنية المدرسية ضمن خطة المشروعات الرئيسية والثانوية لوزارة التربية والتعليم ، وهذه الأخيرة احدى مكونات اطار الخطة الشاملة للتعليم التى تكفل الالتحام والتفاعل بين التعليم والتنمية . بحيث يتم التنسيق بين مسارات التعليم ومحتواه وحاجات سوق العمل وأولوياته حتى لا يصبح التعليم عبئا على التنمية وقيدا لحركتها حين يضخ الى سوق العمل مخرجات لا تمثل حاجاته ولا تستجيب لأولوياته ومتطلباته ، بل يجب أن تكون مخرجات التعليم هى الأداة الفاعلة لتحقيق أهداف التنمية (٢٠) .

وفى اطار جهود الدولة فى مجال التدريب والتطوير المهنى يلاحظ اتجاه خريجو مركز التدريب المهنى الى الزيادة من ٤٣١ طالب عام ١٩٨٥ الى ٣٥٧ طالب عام ١٩٩٠ وهذا التطور يعكس الاستجابة لتعلم المهن التى يحتاجها سوق العمل مثل الميكانيكا والخراطة والنجارة والكهرباء والمساحة والسكرتارية والديكور (٢١) ... الخ.

وفى مجال ربط التعليم الثانوى بمتطلبات التنمية وحاجات المجتمع الفعلية يتضح من توزيع طلاب المدارس الثانوية حسب التخصص العلمى والأدبى زيادة طلبة وطالبات الصفوف العلمية بمعدل أكبر من زيادة عدد الطلاب والطالبات فى الصفوف الأدبية فى السنوات الأخيرة . هذا ويجب الاستمرار فى توجيه وزيادة هذه المعدلات فى المستقبل للوفاء بحاجة سوق العمل من المهن العلمية كالأطباء والمهندسين والفنيين والاخصائيين ... الخ .

٤-٢-٤ تقييم الكفاية الانتاجية للتعليم

ويمكن التعرف على الكفاية الانتاجية الكمية للتعليم العام عن طريق دراسة وتحليل نتائج الامتحانات ، ويتضح من البيانات المتاحة أن هناك تحسنا مستمرا فى الانتاجية ، حيث تتراجع نسب الرسوب باستمرار ، الا أنه لا يمكن الحكم اذا كان التحسن حقيقيا أم ظاهريا ، فنظام الاختبارات لا زال تقليديا ، ولا يتميز بالثبات والموضوعية ، الأمر الذى يحتاج الى دراسات موسعة للحكم على نوعية الانتاجية . والأخذ بالاتجاهات الحديثة للاختبارات التحصيلية ، وفى الوقت نفسه العمل على تحسين هذه الانتاجية .

وتقدر نسبة الرسوب العام لجميع المراحل لعام ١٩٨٩/٨٨ بحوالى ١٠٪ من الطلاب وهذا يعنى أن الطلاب الراسبون يحتلون مقاعد الدراسة مرة ثانية فى العام التالى والتى من المفترض أن يحتلها مستجدون ، وبذلك يزداد اعداد الطلاب فى كلمدرسة من المدارس القائمة وكذلك فى كل فصل ، مما يضغط مجددا على الكفاية الانتاجية ويزداد الرسوب وتدور المشكلة فى الدائرة نفسها ، كما أن اعادة الانفاق على هؤلاء يمكن أن يوجه الى تحسين نوعية التعليم .

مشكلة التسرب :

تقوم وزارة التربية والتعليم بحصر حالات التسرب سنويا ولقد بلغت نسب التسرب لعام ١٩٩٠/٨٩ حوالى ٤,٦٪ فى المرحلة الابتدائية ، وفى المرحلة الاعدادية ٦,٢٪ ، وفى المرحلة الثانوية ٥,٥٪ وفى المدارس التخصصية ٤,٧٪ ، ومن الواضح أن نسب التسرب عالية فى المراحل المختلفة وللبنين بالذات ، وتمثل هذه الظاهرة خطورة كبيرة على مستقبل التعليم فى الدولة ، لذلك يلزم اجراء دراسة تتبعية للمتسربين للتعرف على أسباب تسربهم .

٤-٢-٥ تطور اعداد طلاب التعليم الجامعى

أما مرحلة التعليم الجامعة فان البيانات تشير الى زيادة عدد طلاب جامعة قطر من ٥,٥٧ عام ١٩٨٦/٨٥ الى ٦١٤٣ عام ١٩٩٠/٩٠ وبمعدل نمو يبلغ ٤٪ سنويا ، هذه الزيادة فى عدد الطلاب أدت الى زيادة أعضاء هيئة التدريس بجامعة قطر من ٤٣١ عام ١٩٨٦/٨٥ م الى ١٢٢٩ عام ١٩٩١/٩٠م وبمعدل نمو ٢٣,٣٪ سنويا.

مما سبق يتضح انخفاض نصيب عضو هيئة التدريس من طلبة الجامعة من ١١,٧ طالب عام ١٩٨٦٦/٨٥ الى ٤,٩ طالب عام ١٩٩١/٩٠ م لذلك يجب العمل على تحسين هذه النسبة والاستفادة من الامكانيات المتاحة .

بتحليل بيانات توزيع طلاب جامعة قطر حسب الكلية يتضح تأثير سياسات الجامعة للاستجابة لاحتياجات سوق العمل فى البلاد ، فيلاحظ زيادة عدد الطلاب فى الجامعة بصفة عامة كذلك زيادة طلاب الكليات العلمية مثل الادارة والاقتصاد يليها كلية الهندسة ثم كلية العلوم ، وهذا اتجاه مرغوب فيه لتغطية احتياجات التنمية من هذه التخصصات ، وعلى العكس من ذلك يلاحظ انخفاض عدد طلاب كلية التربية ، ويرجع ذلك الى عزوف الطلبة عن كلية التربية بسبب اجبار خريجى كلية التربية للعمل كمدرسين ، ورفع معدلات القبول ، وانشاء كلية أخرى منافسة مثل كلية الادارة والاقتصاد والكلية التكنولوجية هذا فضلا عن امكانية تغطية احتياجات المدرسين من كلية التربية والانسانيات والشريعة .

وعلى الرغم من وجود فائض فى سوق العمل القطرى من خريجى الكليات الانسانية والشريعة فانه يلاحظ زيادة طلاب كليات الشريعة والانسانيات بمعدلات قياسية فى السنوات الأخيرة الأمر الذى يدعوا الى العمل على توجيه وتشجيع الطلاب للاقبال على التخصص العلمى ، والعمل على الاستفادة من خريجى الكليات النظرية من خلال برامج التدريب التحويلى فى المجالات التى يحتاجها سوق العمل .

وتعنى وزارة التربية والتعليم بتأمين الكفايات المواطنة المؤهلة والمدربة من مختلف التخصصات لتلبية احتياجات التنمية فى البلاد . وذلك بابتعاث الطلاب الى الجامعات المتخصصة من الوطن العربى وخارجه . والى مراكز ومؤسسات التدريب المتخصصة فى مختلف المجالات التدريبية الفنية ، وبعد افتتاح جامعة قطر اقتصرت الوزارة على الابتعاث للتخصصات غير المتوافرة فى جامعة قطر ، اضافة الى الدورات التدريبية حيث انخفض عدد الطلاب القطريون فى بعثات دراسية من ١٠٠٣ عام ١٩٨٦/٨٥ م الى ٨٦٢ عام ١٩٩١/٩٠ ، ويلاحظ استمرارية نمو المبتعثين لدرجتى الماجستير والدكتوراة وفى الوقت نفسه تناقص المبتعثين للدراسات الجامعية والمعاهد المتوسطة .

٤-٣ الرعاية الصحيـــة :

تقدم دولة قطر بواسطة وزارة الصحة العامة الرعاية الصحية مجانا لكل المواطنين والمقيمين معا ، حيث أن الخدمات حق كفله النظام الأساسى للدولة لجميع السكان ، وتهتم الدولة بتطوير الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية .

ولقد أقامت الدولة المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات والصيدليات ، وعملت على نشر الخدمات الصحية فى مختلف المناطق تحقيقا لأهداف التنمية وتأمين المناخ الصحى للسكان وحمايتهم من الأمراض للوصول الى أقصى طاقة انتاجية للمساهمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد استمرت جهود تطوير الرعاية الصحية خلال النصف الثانى من الثمانينات حيث شهدت هذه الفترة تركيزا على تزويد المؤسسات الصحية بأحدث الأجهزة الطبية وضمان كفاية هذه المؤسسات من الأطباء والتخصصات الفنية .

وتشير بيانات عام ١٩٩٠ م الى وجود ثلاثة مستشفيات تؤدى الخدمات التخصصية العلاجية هى مستشفى حمد العام ومستشفى الرميلة ومستشفى النساء وتقدم المستشفى الواحد الرعاية الصحية لحوالى ١٦٢ ألف من السكان ، وينتشر فى البلاد ٢٢ مركزا صحيا لتقديم العلاج الأولى ويخدم المركز حوالى ٢٢ ألف من السكان ، ويوجد حوالى ٧٣ عيادة تقدم الرعاية الصحية الأولية منها ٦٤ عيادة للقطاع الخاص ، وتقدم العيادة الرعاية لحوالى ٦,٦ ألف من السكان ، وبلغ عدد الصيدليات ٥١ وتقدم كل صيدلية الدواء لحوالى ٩,٥ ألف من السكان .

ولقد زاد عدد الأسرة فى المستشفيات الحكومية من ٨٨٥ عام ١٩٨٥ الى ١٠٧٥ عام ١٩٩٠ أى بمتوسط ٤٥٢ فرد للسرير الواحد ، وارتفع عدد الأطباء فى القطاعين الحكومى والخاص من ٥٦٨ عام ١٩٨٥ الى ٨٠٧ عام ١٩٩٠ ، وبمعدل ٦٠٢ فرد للطبيب.

ولقد ارتفع عدد المترددين على العيادات الخارجية والمراكز الصحية من ٤٥٨١ ألف عام ١٩٨٥ م الى ٥٠٩٠ ألف عام ١٩٩٠ . مما يؤدى الى زيادة الطلب على الخدمات العلاجية ، وتؤكد الدراسات أن نسبة عالية من المترددين على العيادات لا تمثل مرضى حقيقيين ، وقد يؤدى فرض رسوم رمزية لتحميل المستفيد بجزء من تكاليف الخدمة الصحية الى توخى الحرص فى طلب الخدمات الصحية بدرج ' أكبر مما لو كانت مجانية مما يؤدى الى ترشيد الطلب على الخدمات الصحية وتحسين مستواها وتوفير حصيلة للدولة لتمويل المصروفات المتزايدة لوزارة الصحة العامة . (٢٢) .

وتهتم الدولة بالصحة الوقائية ، ولقد انعكس ذلك فى زيادة عدد التطعيمات والتحصينات للأطفال من ٤١ ألف عام ١٩٨٥ م الى ١٠٩ ألف عام ١٩٩٠ م .

وبناء على توجيهات النظام الأساسى لدولة قطر من ضرورة توفير وسائل الرعاية الصحية والعلاج للمواطنين ، والعمل على تيسير هذه الوسائل لكافة المقيمين فى البلاد لتحسين الحالة الصحية فيها عامة ، وتنفيذا لمقررات منظمة الصحة العالمية بشأن تحقيق هدف الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ أعدت وزارة الصحة العامة فى

قطر الاستراتيجية الصحية وخطة العمل الرئيسية ، وهى تشمل برامج الصحة الوقائية والمكافحة لأمراض الطفولة ورعاية الأمومة والرعاية الأولية للحوادث والاكتشاف المبكر والمتابعة الصحية لحالات الأمراض المزمنة الشائعة ، وكذلك التوعية الصحية للأهالى عن المشاكل الصحية ذات الأولوية فى البلاد .

٤-٤ الرعاية الاسكانية:

فى اطار جهود الدولة لتطوير أنظمة الاسكان والعمل على توفير المسكن المناسب للمواطنين ، بلغ عدد الوحدات السكنية التى تم انشاؤها وتوزيعها من بداية مشروع الاسكان الشعبى عام ١٩٦٤ حتى ١٩٩٠/٣/٣١م حوالى ١١١٣٥ وحدة منها ٩٨٠٨ وحدة شعبية ، وحوالى ١٣٢٧ وحدة سكن مجانية للمواطنين العاجزين عن العمل والايتام والقصر ، وهذه الوحدات تدخل ضمن الاسكان الشعبى وهى وحدات سكنة تختلف حسب الحالة الاجتماعية لكل أسرة من حيث عدد أفرادها ، أما ذوى الدخل المحدود والذين ثبتت لياقتهم الصحية على العمل تعتبر مساكنهم قرضا ويجب سداده فى مدة أقصاها ٢٥ عاما من تاريخ استلامهم المسكن ، وفى حالة اصابة المنتفع بعجز كلى أو وفاته يعفى هو أو ورثته من سداد أقساط القرض ، ويجوز اعفائه من ٤٠٪ من أقساط القرص وذلك للتيسير عليه اذا كانت فر ظروفه وأحوال معيشته ومن يعول مايبرر ذلك الاعفاء.

ولقد بلغ عدد المتقدمين للانتفاع بمشروع المساكن الشعبية منذ بدء عمل ادارة الاسكان ١٣٦٩٤ طلب مسكن شعبى ، ويلاحظ أن حجم الطلب يزيد على المتاح من الوحدات السكنية مما أدى الى طول فترة الانتظار للحصول على المسكن ، وتتوقف مدة الانتظار على توفر قسائم الأراضى وعدد المتقدمين للانتفاع بمشروع المساكن الشعبية ، وتقوم ادارة الاسكان بتوزيع الوحدات السكنية على المنتفعين على أساس الأولوية من تاريخ موافقة وزارة المالية والبترول على الطلب .

وفى سبيل تحقيق الأهداف المبتغاه لتوفير المساكن الشعبية ومساكن كبار الموظفين صدر القرار الأميرى رقم (٣) لسنة ١٩٨٣ بانشاء لجنة المساكن الشعبية ومساكن كبار الموظفين وتتولى اللجنة المهام الآتية :

- وضع خطة خمسية وأخرى عشرية للمساكن الشعبية ومساكن كبار الموظفين القطريين ، تتضمن ، بصفة أساسية ، تحديد المساحات اللازمة من الأراضى والاعتمادات الضرورية للتنفيذ.

- اقتراح المبالغ التى يتعين ادراجها فى الميزانية السنوية لمواجهة متطلبات التنفيذ.

- اختيار المواقع والأراضى المناسبة لاقامة المساكن المشار اليها، على أن يتم الاختيار أساسا من الأراضى المملوكة للدولة ، ويجوز عند الضرورة أن يكون الاختيار من أراضى مملوكة للأفراد، وفى هذه الحالة يجب على اللجنة اقتراح أفضل السبل لنقل ملكية هذه الأراضى الى الدولة.

- متابعة الاجراءات المتعلقة بتخطيط تلك الأراضى وتقسيمها ومدها بالخدمات والمرافق العامة .

- الاشراف على تنفيذ أعمال البناء ومتابعة مراحل التنفيذ بما يكفل اجرائه طبقا للمخططات وفى حدود البرامج الزمنية والاعتمادات المالية المقررة .

- حصر المستحقين الحاليين للمساكن الشعبية ومساكن كبار الموظفين القريين وفقا لسبقيات استحقاقتهم وتقدير الأعدد المتوقعة بالمنتفعين فى النظامين الاسكان فى السنوات العشر القادمة .

- اقتراح قواعد وضوابط وأولويات توزيع المساكن والاشراف على تطبيقها بما يكفل انتظام التوزيع وعدالته ، وبحث الشكاوى التى يقدمها المنتفعون فى هذا الصدد والتوصية بماتراه اللجنة بشأنها.

- اقتراح الحلول المناسبة للصعوبات والمشاكل التى تواجه تطبيق نظامى الاسكان الشعبى واسكان كبار الموظفين القطريين .

- ترفع اللجنة توصياتها بشأن الأمور الداخلة فى اختصاصتها الى وزيرى المالية والبترول والشئون الاجتماعية، ويعرض الوزيران ، كل فيما يخصه ، على الأمير توصيات اللجنة مشفوعة بما يراه من ملاحظات .

وفى ضوء دراسة اللجنة الصعوبات والمشاكل التى تواجه تطبيق نظام اسكان كبار الموظفين والاسكان الشعبى أدرجت أنها هناك فجوة كبيرة بين اعداد المستحقين لمساكن كبار الموظفين ، والتى تتزايد عام بعد آخر من خلال نهضة تعليمية ملحوظة، وبين المتاح من تلك المساكن ، مع توافر أراضى حكومية تقع على أطراف مخطط مدينة الدوحة الا أن تهيئتها للبناء وامدادها بالخدمات يتطلب اعتمادات مالية كبيرة، فى الوقت الذى تمر فيه البلاد بظروف اقتصادية صعبة نتيجة لانخفاض عائدات

النفط ، لذلك نفذت اللجنة خطة تتمثل فى ضرورة العمل على توفير الخدمات للأراضى الواقعة فى منطقة الخليج الغربى والمنطقة الواقعة غربى المرحوم الشيخ أحمد بن حمد آل الثانى وتسليمها لمستحقيها فور اتمام ذلك .

كذلك قامت اللجنة بتخصيص مبلغ ١٥٠ ألف ريال للمنتفع لشراء قطعة الأرض التى يتقدم بها لادارة الأراضى لبناء مسكن له عليها ، عوضا عن القسيمة التى تمنح له من الدولة ، وذلك وفقا لضوابط معينة ، وتم تخصيص مبلغ ٢٠ مليون ريال فى الموازنة العامة لسنة ١٤٠٧ /١٤٠٨ لهذا الغرض ، وتم توزيع هذا المبلغ بالكامل على ١٣٣ منتفع ، ونتيجة لنجاح هذه التجربة بما تحققه من تيسير على المنتفع وتخفيف عن كاهل الدولة (نظرا لما تتطلبه الأراضى التى توفرها الدولة من خدمات أساسية تحتاج الى مبالغ طائلة) ، فقد إقترحت اللجنة اضراب مبالغ أخرى ضمن الموازنات المكالية لتوفير أكبر عدد من المساكن بما يقلل من الأعداد المدرجة على قوائم الانتظار والتى تزيد باستمرار .

وعلى الرغم من كل الجهود فانه من الواضح أن النظام الحالى من اسكان كبار الموظفين والاسكان الشعبى والمجانى قد أصبح غير قادر على تلبية احتياجات المواطنين المستحقين للسكن الذى تكفله الدولة لهم . ويواجه المواطنون حاليا فترات انتظار طويلة تمتد فى بعض الحالات الى أكثر من عشر سنوات من أجل الحصول على قسيمة أرض ثم من أجل الحصول على القرض أو من أجل الحصول على السكن المجانى .

وقد ترتب على ذلك تراكم الطلبات بالتدريج ، حتى بلغت فى الوقت الحالى حدا يصعب التعامل معه دفعة واحدة ، وذلك بالنظر الى ضخامة الاعتمادات المالية اللازمة للوفاء بتلك الطلبات المتأخرة ، والتى تقدر تكاليفها بحوالى ٢٧٨٧ مليون ريال ، يضاف اليها ما يستجد من طلبات مستقبلا .

وهناك مشكلات وصعوبات متعددة تعوق فاعلية نظام الاسكان وتحد من كفاءته من وجهة نظر المواطن ومن وجهة نظر المجتمع ككل وفيما يلى أهم المشكلات (٢٣) :

- نقص التمويل المتاح فى ميزانية الدولة ، الى الحد الذى توقفت معه القروض رغم استكمال كافة الاجراءات الضرورية للحصول عليه . ويزيد فى صعوبة الأمر أيضا عدم كفاءة تحصيل الأقساط المستحقة على المقترضين فى السابق بمعنى تخفيض الايرادات المتاحة التى يمكن توجيهها لتمويل قروض جديدة . ويضاف الى ذلك توجيه جزء من اعتمادات اسكان المواطنين الى أغراض اسكانية لا تخص المواطنين .

- نقص الأراضى المتاحة للبناء ، وبالتالى عدم تخصيص العدد الكافى من القسائم للمستحقين . ان هناك فيما يبدو صعوبات حقيقية فى استكمال المرافق والخدمات بالمعدل الذى توجبه الاحتياجات .

- غياب التنسيق الكافى بين الجهات المسئولة عن الاسكان ، وهو ما يسبب التكرار والازدواج فى بعض الأعمال ، والاطالة غير المبررة فى الاجراءات وأحيانا عدم الالتزام بقواعد ونظم الاستحقاق والتخصيص سواء فى مرحلة تخصيص وتسليم الأرض ، أو فى مرحلة تسليم المسكن الشعبى أو المجانى ، أو فى مرحلة سداد الأقساط .

- عدم انتظام سداد الأقساط المستحقة فى الاسكان ، وقد يكون مناسبا اسناد هذه المهمة لبنك أو صندوق متخصص للاسكان .

- ارتباط القرض بالعمل فى الحكومة ، وهو أمر غير منطقى ، فالأصل أن الميزة المتمثلة فى القسيمة والأرض تقرر للمواطن بحكم أنه مواطن ، ولكن قصرها على موظفى الحكومة يخلق تفرقة غير سليمة ، ويدفع المواطنين الى التمسك بالحصول على وظيفة حكومية ، والنتيجة تضخم الجهاز الحكومى ن جهة ، وغياب المواطنين عن القطاعات الأخرى بشكل مخل من جهة أخرى(٢٤) .

- قصور النظام الحالى للاشراف الهندسى ، وبالتالى تدنى جودة المنشأت ، ومحصلة ذلك حدوث هدر كبير فى الأموال ،

- قصور النظام الحالى للتأمين على المساكن الممولة بقروض النظام ، بما يثير الشك حول جدوى التأمين ومدى الفائدة المتحققة من تكلفته .

- وفوق ذلك كله ، عدم وجود خطة اسكانية مدروسة مبنية على التحليل الدقيق للوضع الحالى ، والتنبؤ السليم بالاحتياجات والتحديد الواضح للمتطلبات وسبل توفيرها ، ويساعد توفر خطة للاسكان فى المواجهة الفعالة للمشكلة ، وفى تحقيق التنسيق المفتقد فيما بين مختلف الجهات المتصلة بها .

والخلاصة ، أن مجموعة الصعوبات والمشكلات التى يواجهها نظام الاسكان الحالى تعوقه بالفعل عن تحقيق أهدافه ، لذلك يجب العمل على تطوير هذا النظام من أجل زيادة الفاعلية ورفع الكفاءة .

٤-٤-١ تطور قروض الاسكان :

يقدم بنك قطر الوطنى قروضا للاسكان ، ولقد بلغت القروض التى تم منحها خلال سنوات التطبيق ١,٣ مليار ريال ، وبلغ عدد المنتفعين بها حتى ١٣/١٠/١٩٩٠ حوالى ٢٣٥٩ مقترض .

ولقد قدرت المبالغ المحصلة من هذه القروض بحوالى ٢٠٥,٦ مليون ريال ، أما المبالغ المتأخرة والتوقف فتقدر بحوالى ٢,٥ مليون ريال ، وبلغت الاعفاءات ١٨,٥ مليون ريال ، وبلغت الالتزامات الباقية المتعاقد عليها ١١٥,٤ مليون ريال .

٤-٤-٢ الاسكان الحكومى

بلغت المساكن الحكومية المستأجرة حوالى ٧٣٤٧ مسكنا عام ١٩٨٩ ، وتقدر جملة تكلفة السكن الحكومى لعام ١٩٨٩م حوالى ٣٨٤,٦ مليون ريال منها ٣٤٧,٥ مليون ريال اعتمادات استأجار المساكن ويقدر اعفاء موظفى الدولة لاستهلاك الكهرباء والماء بحوالى ٢,٢ مليون ريال ، واعتمادات موازنة ادارة الاسكان حوالى ١٦,٩ مليون ريال، ويمكن تحسين الأداء فى ادارة الاسكان الحكومى وترشيد الانفاق عن طريق اعادة النظر فى قواعد منح السكن الحكومى مع الأخذ فى الاعتبار العوامل التالية (٢٥) : -

أ - اعادة النظر فى القيمة الايجارية للوحدات السكنية الحالية .
ب - أن يتناسب ايجار السكن مع الراتب الأساسى للموظف .
ت - اعادة توزيع موظفى الدولة على الوحدات السكنية طبقا لأوضاعهم الوظيفية .
ث - دراسة امكانية منح علاوة بدل سكن بفئات وقواعد جديدة .

الفصل الخامس
الخـــلاصة والتوصيـــات

تعانى الدول النامية ومن بينها دول الخليج العربى المصدرة للنفط من اختلالات هيكلية أساسية . وقد خلصت دراسة الوضع الراهن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دولة قطر للسنوات ١٩٨٥-١٩٩٠ م إلى أن غياب التخطيط يؤدى الى زيادة هذه الاختلالات والتى أمكن رصدها بايجاز كما يلى :

١ - الاختلال فى هيكل الانتاج والناتج حيث ما زال النفط ومنتجاته يهيمنا على غالبية الانتاج والدخل فى البلاد مما يعرض اقتصاديات البلاد الى تقلبات شديدة لاعتمادها على السوق العالمية للنفط .

٢ - زيادة المصروفات عن الايرادات العامة للدولة وانعكس ذلك على ظهور العجز فى الموازنة العامة للدولة .

٣ - زيادة معدلات الانفاق الجارى على حساب الانفاق الرأسمالى فى الموازنة العامة للدولة وأثر ذلك على تنويع هيكل الانتاج .

٤ - زيادة الواردات عن الصادرات ، ويتضح ذلك من العجز فى ميزان المدفوعات.

٥ - الاختلال فى التركيبة السكانية ، حيث تنخفض نسبة السكان القطريين الى الوافدين .

٦ - انخفاض مساهمة القطريين فى قوة العمل وتركزهم فى القطاع الحكومى وفى الوظائف الادارية والفنية والعلمنية .

٧ - وفرة فى خريجى الكليات النظرية وندرة فى خريجى الكليات العملية وانعكس ذلك على الخلل فى مقابلة احتياجات سوق العمل .

٨ - زيادة المطلوب عن المعروض من الوحدات السكنية مما أدى الى تراكم طلبات الاسكان وزيادة مدة الانتظار للقرض أو الأرض .

٩ - زيادة الطلب على الخدمات الصحية على الرغم من توفرها بسبب ضعف تنظيم الطلب على هذه الخدمات .

وعلى ضوء متابعة النمو الاقتصادى والاجتماعى فى السنوات ١٩٨٥-١٩٩٠ يمكن عرض المقترحات التالية للاسترشاد بها :

١ - زيادة معدلات نمو الناتج فى القطاعات السلعية بمعدل أكبر من معدلات نموها فى القطاعات الخدمية والتوزيع .

٢ - زيادة معدلات النمو فى القطاعات غير النفطية مع التركيز على قطاع الصناعات التحويلية التى يعول عليها فى تنويع مصادر الدخل فى البلاد .

٣ - تحديد الانتاج من نشاط النفط الخام بما يتناسب مع حصة دولة قطر فى الانتاج والتصدير المتفق عليها مع منظمة البلدان المصدرة للبترول .

٤ - موائمة الانتاج فى نشاط الغاز بما يتمشى مع الزيادة فى المستهدف فى الاستهلاك الوسيط لتنمية الصناعات الوطنية والاستهلاك النهائى .

٥ - تحويل هذه الثروة النفطية الناضبة الى ثروة متجددة وذلك بزيادة التكوين الرأسمالى الثابت حيث أنه وسيلة لتحقيق هدف تنويع هيكل الانتاج ومصادر الدخل فى البلاد .

٦ - زيادة الانتاجية بصورتيها : رفع انتاجية المواد الداخلة ورفع انتاجية العمل عن طريق ربط الأجر بالانتاجية ، وبالاضافة الى الاهتمام بتحسين الكفاءة الاستثمارية ، وتشغيل الطاقات العاطلة والغير مستغلة قبل اقامة مشاريع جديدة والاهتمام بعمليات الصيانة والاحلال والتجديد للمشاريع القائمة والعمل على انتقال الاقتصاد القطرى من مرحلة التوسع الأفقى فى الاستثمار الى مرحلة التوسع الرأس (التكثيف) .

٧- استخدام السياسات الائتمانية لتوجيه القطاع الخاص وبارادته نحو الاستثمار فى المشروعات لانتاجية التى تحتاجها برامج التنمية وخاصة فى الصناعات التحويلية ، وتشجيعه للمساهمة فى مشروعات الخدمات التعليمية والصحية والاسكان وغيرها .

٨ - الترابط والتكامل بين المشروعات التى تتقدم بها الجهات وترجمتها الى استثمارات ، والتأكد من قدرة الجهات على تنفيذ هذا الحجم من الاستثمارات فى ضوء الطاقة الاستيعابية ، وعلى ضوء معدلات التنفيذ فى السنوات السابقة .

٩ - زيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القطرى والعناية باختيار التوليفة المناسبة من المشاريع ذات المردود السريع والمشروعات ذات المردود البطىء على المدى الطويل ومن المشروعات التى تحقق التكامل الخليجى والعربى .

١٠ - زيادة طاقات قطاع التشيد وبصورة متناسبة مع الزيادة فى الانفاق ، والاستفادة من طاقات القطاع الخاص .

١١ - تنسيق وضبط العلاقة بين معدلات نمو الاستهلاك النهائى والاستثمار لضمان اتساق واستمرار عملية التنمية فى المستقبل ، وقد يكون مناسبا فى هذه المرحلة الربط بين معدل النمو فى الاستهلاك النهائى ومعدل النمو فى الناتج المحلى غير النفطى، والذى يعكس جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

١٢ - اعادة النظر فى الموازنة العامة للدولة فى ضوء التوازن العام وأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة التنسيق والترابط بين السياسات المالية والنقدية والائتمانية . والنظر الى الموازنة العامة للدولة كموازنة تنموية بالاضافة الى أنها وسيلة للتوازن المحاسبى والرقابة على الصرف .

١٣ - العمل على زيادة موارد الموازنة العامة للدولة وخاصة المواد الغير نفطية سواء من عوائد الاستثمار أو من الرسوم على الخدمات والضرائب .

١٤ - ترشيد الانفاق الجارى فى البابين الأول والثانى وزيادة المخصصات الرأسمالية فى البابين الثالث والرابع فى الموازنة العامة للدولة وخاصة للمشاريع الانتاجية التى تساعد على تنويع مصادر الدخل.

١٥- التنسيق بين معدلات نمو الصادرات والواردات ومعدلات النمو المستهدفة فى الانتاج والاستهلاك والاستثمار، وينبغى أن ينعكس نمط الاستثمار على التركيب السلعى للصادرات والواردات فى البلاد .

١٦- المحافظة على حجم معين من الرصيد الموجب للميزان التجارى وتنويع هيكل الصادرات ، والعمل على تحسين موقف الخدمات بتنمية الصادرات غير المنظورة .

١٧- تعبئة القطاع المالى حتى يقوم بدوره فى تصحيح الاختلال فى الهيكل الاقتصادى وتوجيه الفوائض المالية ، واستثمارها فى مجالات تدر عوائد تقلل من خطر الاعتماد على العوائد النفطية .

١٨- تنشيط وسائل النقل البرى والبحرى والجوى ، وتوسيع طاقات الموانى البحرية والجوية ، ورفع كفاءة التشغيل .

١٩- مزيد من الجهود والسياسات للتغلب على الآثار السلبية للاختلالات فى السكان والقوى العاملة مثل :

- ضرورة ربط وتكامل السياسات السكانية مع برامج التنمية والاقتصادية والاجتماعية .

- انتقاء العمالة الوافدة الماهرة والمؤهلة وتخفيض نسبة العمالة الوافدة غير الماهرة مثل خدم المنازل والمربيات والعمالة الهامشية .

- الارتفاع بانتاجية المشتغل من خلال برامج التدريب والتعليم وربط الأجر بالانتاجية ، هذا ويمكن استخدام سياسات الأجور فى الحصول على التوزيع الأمثل للقوى العاملة.

- التوسع فى الأنشطة الكثيفة رأس المال والمخفضة للعمالة .

- التنسيق بين مسارات التعليم ومحتواه وحاجات سوق العمل وأولوياته بحيث تكون مخرجات التعليم أداة فاعلة لتحقيق أهداف التنمية، وذلك بتوجيه الطلبة نحو الكليات العملية وتشجيع خريجى كليات النظرية من خلال برامج التدريب التحويلى للاستفادة منهم فى المجالات التى يحتاجها سوق العمل .

- تشجيع القطريين على المساهمة فى القطاعات الانتاجية التى يعول عليها فى تنويع مصادر الدخل مثل قطاعات الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والزراعة والصيد ...الخ .

- تشغيل القطرين فى مراكز اتخاذ القرار ومفاتيح العمل وتوعيتهم بأهمية العمل المنتج وتغير النظرة الاجتماعية لمهن وأعمال معينة .

- تنفيذ استراتيجية التنمية الادارية لعلاج مشكلة التضخم الوظيفى ، لتأثيرها على رفع الانتاجية وتأثيرها على تعديل التركيبة السكانية .

- تشجيع تشغيل القطريين فى القطاع الخاص .

- خفض معدلات الهدر التعليمى سواء بالرسوب أو التسرب فى المراحل المختلفة .

- الاستفادة من تعليم المرأة وتشجيع مساهمتها فى الأعمال والتخصصات المناسبة .

٢٣- فرض رسوم رمزية على الخدمات الصحية لتحميل المستفيد بجزء من تكاليفها مما يؤدى الى ترشيد الطلب على هذه الخدمات وتحسين مستواها، وتوفير حصيلة لتمويل المصروفات المتزايدة لوزارة الصحة العامة .

٢٤- وضع برنامج محدد لخفض مدة الانتظار وعلاج مشكلة تراكم طلبات الاسكان وتطوير سياسات الاسكان .

الهوامش

(١) يحسب معدل النمو المركب عادة باستخدام جداول الأمم المتحدة Compound Intersat Rates
وكذلك يمكن حساب معدل النمو السنوى المركب بالمعادلة الآتية:

$$م = \frac{١}{ت} \text{ لو } \frac{ق_٢}{ق_١}$$

حيث : م = متوسط معدل النمو السنوى المركب
ت = المدة
$ق_٢$ = القيمة فى آخر المدة
$ق_١$ = القيمة فى أول المدة

(٢) دكتور أحمد السمان : دراسة قطاع الكهرباء والماء - المجلس الأعلى للتخطيط - الأمانة العامة - الدوحة - ١٩٩٠ - ص ٢٦ وما بعدها .

(٣) لمزيد من التفاصيل حول مشاكل القطاع الزراعى فى دولة قطر راجع : دراسة قطاع الزراعة - المجلس الأعلى للتخطيط - الأمانة العامة - الدوحة - ١٩٩٠ - ص ١٢ وما بعدها .

(٤) التقرير السنوى - مؤسسة النقد القطرى - الدوحة - ١٩٩٠ - ص .

(٥) نفس المصدر السابق ، ص

(٦) حامد ريحان : دراسة القطاع المصرفى والمالى - المجلس الأعلى للتخطيط - الأمانة العامة - الدوحة - أكتوبر ١٩٩٠ - ص ٣٩ .

(٧) للتعرف علَى هيكل أسعار الفائدة راجع التقارير السنوية - لمؤسسة النقد القطرى - الدوحة .

(٨) دكتور حسين محمد صالح : تخطيط ومتابعة التجارة الخارجية فى جمهورية مصر العربية - الأساليب الحالية وامكانات التطوير - مذكرة خارجية رقم (١٤٢١) - معهد التخطيط القومى - القاهرة - ١٩٨٦ .

(٩) دكتور مصطفى عز العرب : دراسة التجارة الخارجية (الواقع والمشكلات والحلول) المجلس الأعلى للتخطيط - الأمانة العامة - الدوحة - يونيو - ١٩٩٠ - ص ٢٨ .

(١٠) دكتور على الكوارى : نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكانى فى أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط - مجلة در اسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت - ١٩٨٣.

(١١) نفس المصدر السابق .

(١٢) دكتور ناصف عبد الخالق : استراتيجية وخطة التطوير الادارى فى دولة قطر الدوحة - ١٩٨٩ .

(١٣) راجع فى ذلك التقرير السنوى - ادارة شئون الموظفين - وزارة المالية والبترول - أعداد متفرقة .

(١٤) دكتور نعيم عقلة نصير : ملامح سياسة زيادة الطاقة البشرية القطرية فى وظائف المؤسسات العامة - المجلة العلمية - كلية الادارة والاقتصاد - العدد الثالث ١٩٩٢ - ص ١٢٤ .

(١٥) نفس المصدر السابق ، ص ١٢٢ ، ١٢٣ .

(١٦) التقرير السنوى - ادارة شئون الموظفين ، مرجع سابق .

(١٧) التقرير السنوى - ادارة شئون الموظفين مرجع سابق .

(١٨) لمزيد من التفاصيل راجع : استراتيجية التنمية والتكامل لدول مجلس التعاون- مجلس التعاون لدول الخليج العربية- الأمانة العامة- الرياض .

(١٩) وزارة التربية والتعليم : تقويم النظام التعليمى فى دولة قطر - تقرير خبراء اليونسكو - الدوحة - ١٩٩٠.

(٢٠) وزارة التربية والتعليم - خطة التنمية التربوية الثلاثية - ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٥/٩٤- الجزء الأول - الدوحة - ص ٦٩.

(٢١) المجموعة الاحصائية السنوية - الجهاز المركزى للاحصاء- دولة قطر- أعداد متفرقة.

(٢٢) عبد العزيز المناعى : مشروع التأمين الصحى والرسوم النوعية للخدمات الصحية - المجلس الأعلى للتخطيط - الأمانة العامة - الدوحة - ١٩٩٢.

(٢٣) للتعرف على أبعاد مشكلة السكان راجع :
عبد العزيز المناعى : تطوير نظام اسكان كبار الموظفين والمساكن الشعبية، واقتراح بنك الاسكان ؛ المجلس الأعلى للتخطيط - الأمانة العامة - الدوحة - ١٩٩٠.

(٢٤) التقرير السنوى - ادارة شئون الموظفين - وزارة المالية والبترول - اعداد متفرقة.

الملاحق

جدول رقم(م١)

تطور الانتاج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي
بالأسعار الجارية
١٩٨٥-١٩٩٠
(مليون ريال قطري)

القطاع / السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
المناجم والمحاجر	١٠١٢٢,٢	٥٧٩٩,٩	٦٢٣٥,٨	٥٨٦٣,٩	٧٥٢٠	٩٤٤٧,٩
الزراعه وصيد البحر	٢٩١,٦	٣١٨	٣٢٤,٩	٣٣٥,٩	٣٣٨	٣٥٢,٣
الصناعات التحويلية	٣٠٩٢,٧	٣٠١٥,٧	٣٢٧٠,١	٤٣١٩,٧	٤٦٣٣,٣	٤٩٩٧,٦
الكهرباء والماء	٣٨٧,٦	٥٨٨,٣	٥٩٣,٩	٦١٧,٦	٦١٧,٦	٦٢٥
التشييد والبناء	٣٠٧٧	٢٣٩٨,٣	٢٢٣٤,٤	٢٥٩٧,٤	٢٤٩٣,٨	٢٦٥٧,٢
مجموع الانشطة السلعية عدا النفط	٦٨٤٨,٩	٦٣٢٠,٣	٦٤٢٣,٣	٧٨٧٠,٦	٨٠٨٢,٧	٨٦٣٢,١
التجارة والمطاعم والفنادق	١٧٧٧	١٨٦٨	١٩١٠,٣	١٨٥٤,١	٢٢١١,٧	٢٣٠٦,٥
المال والتامين والعقارات	٢٢٤٩	٢٣٠٤,٧	٢٣٦١,٨	٢٦٨٠,٣	٢٩٧٥,٩	٣٠٨٢,٦
مجموع الانشطة التوزيعية	٤٠٢٦	٤١٧٢,٧	٤٢٧٢,١	٤٥٣٤,٤	٥١٨٧,٦	٥٣٨٩,١
الخدمات الحكومية	٨٠٢٤,٩	٨٥٢٦,٨	٨٨٩٦	١٠٠٦٩,٣	٩٢٧٢,٤	٩٩٩٧,٧
خدمات اخرى	٦١٣,٢	٦٣٦	٦٦٨,٧	٧٤٤,٣	٧٦١,١	٧٨٩,٩
مجموع الانشطة الخدمية	٨٦٣٨,١	٩١٦٢,٨	٩٥٦٤,٧	١٠٨١٣,٦	١٠٠٣٣,٥	١٠٧٨٧,٦
المجموع العام	٢٩٦٣٥,٢	٢٥٤٥٥,٧	٢٦٤٩٥,٩	٢٩٠٨٢,٥	٣٠٨٢٣,٨	٣٤٢٥٦,٧

المصدر:- الجهاز المركزي للاحصاء - المجموعة الاحصائية السنوية - الطبعة الثانية (ص٤٠٦) - قطر

جدول رقم(م٢)

تطور الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي
بالأسعار الجارية
١٩٨٥-١٩٩٠
(مليون ريال قطري)

القطاع / السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
المناجم والمحاجر	٩٥٩٥	٥٣٩٥	٥٨٦٨,٨	٥٥٩٠,٨	٧١٠٣	٩٠٢٠
الزراعه وصيد البحر	٢١٢,٦	٢٣٧,١	٢٣٧,١	٢٣٢,٢	٢١٤	٢٢٥
الصناعات التحويلية	١٧٧٠,٣	١٧٧٦,٥	٢١٠٠,١	٣١٣٧,٦	٣٣٣٢,٦	٣٧٨٠
الكهرباء والماء	١٩٠,٥	٣٦٣	٣٦١,٥	٣٦٤,٦	٣٤٩,١	٣٥٠
التشييد والبناء	١٣١٣	١٠٥٣,٧	٩٩٣,٢	١٠٢٩,٦	٩٧١,٥	١٠٩٥
مجموع الانشطة السلعية عدا النفط	٣٤٨٦,٤	٣٤٣٠,٣	٣٦٩١,٩	٤٧٦٤	٤٨٦٧,٢	٥٤٥٠
التجارة والمطاعم والفنادق	١١٨٦,٤	١١٤٨,٨	١٣١٩,٢	١٣٣٨,٢	١٦١٧,٨	١٦٩٧
النقل والاتصالات	٤٤٩,٩	٤١٠,٤	٥٠٨,٥	٦٥٩,٥	٦٦٩,٤	٦٧٩
المال والتامين والعقارات	١٨٩٩,٥	١٩٧١,٦	١٩٨٧,٨	٢٢٣٦,١	٢٤٥٥	٢٥٤٨
مجموع الانشطة التوزيعية	٣٥٣٥,٨	٣٥٣٠,٨	٣٨١٥,٥	٤٢٣٣,٨	٤٧٤٢,٢	٤٩٢٤
	٥٧٤٨,٣	٦٠٤٧,٥	٦٤٢٤,٥	٧٣٢١,٥	٦٨٤٨,٥	٧٤٥٠
خدمات اخرى	٣٣,١	-١٠,٤	٢٣,٨	٦٩,١	٥٥,١	٢١
مجموع الانشطة الخدمية	٥٧٨١,٤	٦٠٣٧,١	٦٤٤٨,٣	٧٣٩٠,٦	٦٩٠٣,٦	٧٤٧١
المجموع العام	٢٢٣٩٨,٦	١٨٣٩٣,٢	١٩٨٢٤,٥	٢١٩٧٩,٢	٢٣٦١٦	٢٦٨٦٥

المصدر:- الجهاز المركزي للاحصاء - المجموعة الاحصائية السنوية - اعداد متفرقة - الدوحة - قطر (ع.ب)

جدول رقم(م٣)

تطور المستلزمات الانتاجية حسب النشاط الاقتصادي
بالأسعار الجارية
١٩٨٥-١٩٩٠

(مليون ريال قطري)

القطاع / السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
المناجم والمحاجر	٥٢٧,٢	٤٠٤,٩	٣٦٧	٢٧٣,١	٤١٧	٤٢٧,٩
الزراعه وصيد البحر	٧٩	٨٠,٩	٨٧,٨	١٠٣,٧	١٢٤	١٢٧,٣
الصناعات التحويلية	١٣٢٢,٤	١٢٣٩,٢	١١٧٠	١١٨٢,١	١٣٠٠,٧	١٢١٧,٦
الكهرباء والماء	١٩٧,١	٢٢٥,٣	٢٣٢,٤	٢٥٣	٢٦٨,٥	٢٧٥
التشييد والبناء	١٧٦٤	١٣٤٤,٦	١٢٤١,٢	١٥٦٧,٨	١٥٢٢,٣	١٥٦٢,٢
مجموع الانشطة السلعية عدا النفط	٣٣٦٢,٥	٢٨٩٠	٢٧٣١,٤	٣١٠٦,٦	٣٢١٥,٥	٣١٨٢,٢
التجارة والمطاعم والفنادق	٥٩٠,٦	٧١٩,٢	٥٩١,١	٥١٥,٩	٥٩٣,٩	٦٠٩,٥
النقل والاتصالات	٢٠٨,٧	١٨٩,٥	٢١٤,٩	٢٢٦,٢	٢٥١,٧	٢٥٨,٣
المال والتامين والعقارات	٣٤٩,٥	٣٣٣,١	٣٧٤	٤٤٤,٢	٥٢٠,٩	٥٣٤,٦
مجموع الانشطة التوزيعية	١١٤٨,٨	١٢٤١,٨	١١٨٠	١١٨٦,٣	١٣٦٦,٥	١٤٠٢,٤
الخدمات الحكومية	٢٢٧٦,٦	٢٤٧٩,٣	٢٤٧١,٥	٢٧٤٧,٨	٢٤٢٣,٩	٢٥٤٧,٧
خدمات اخرى	٥٨٠,١	٦٤٦,٤	٦٤٤,٩	٦٧٥,٢	٧٠٦	٧٦٨,٩
مجموع الانشطة الخدمية	٢٨٥٦,٧	٣١٢٥,٧	٣١١٦,٤	٣٤٢٣	٣١٢٩,٩	٣٣١٦,٦
المجموع العام	٧٨٩٥,٢	٧٦٦٢,٤	٧٣٩٤,٨	٧٩٨٩	٨١٢٨,٩	٨٣٢٩

المصدر:- الجهاز المركزي للاحصاء - المجموعة الاحصائية السنوية - اعداد متفرقة - الدوحة (ع.ب)

جدول رقم(م٤)

توزيع الناتج المحلي الاجمالي على عوامل الانتاج
بالاسعار الجارية
١٩٨٥-١٩٩٠

(مليون ريال قطري)

البيان / السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
تعويضات العاملين	٨٢٤٥,٤	٨٣٨٩,٩	٨٥٤٥	٩٥٢٣,٧	٩٠٦٣,١	١٠٠٠٧,٤
فائض التشغيل	١١١٧٠,١	٦٨٣٨	٨٠٠٤	٩٢٢٨,٥	١١٣٨٠,٨	١٣٤٠١,٧
اهلاك راس المال الثابت	٣٠٤٥,٢	٣١١٣,٤	٣١٦٦,٧	٣١٠٢,٦	٣٠٥٧,١	٣٣٣٧,٨
الضرائب غير المباشرة	-٢٠٥,٢	-٨٧,٩	-٣٢,٢	-٣١,٥	-٤٤,٣	-٤٧,٩
زائدا : اعانات الانتاج	١٤٣,١	١٣٩,٨	١٤١,١	١٥٥,٩	١٥٩,٤	١٦٦
الناتج المحلي الاجمالي	٢٢٣٩٨,٦	١٨٣٩٣,٢	١٩٨٢٤,٦	٢١٩٧٩,٢	٢٣٦١٦,١	٢٦٨٦٥

المصدر :- الجهاز المركزي للاحصاء - المجموعة الاحصائية السنوية - الادارة المركزية - الدوحة

(ع.ب)

جدول رقم (م٥)

الناتج المحلي الاجمالي حسب الانفاق بالاسعار الجارية

(مليون ريال قطري)

البيان	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	٧٨٨٢	٨٣٨٤	٨٧٧٦	٩٩٨٣	٩١٦٥ر٠
الانفاق الاستهلاكي النهائي للاسر	٥٦٢٦	٥٤٣٧	٦٣٦٢	٦٤٢٨	٧٥٩٧ر٣
الزيادة في المخزون	٣٠	٧	ـ ١٢٦	١٩١	٢٣٧ر٢
التكوين الرأسمالي الثابت	٣٩٦٨	٣٤٠٢	٢٩٨٤	٣٣٢٣	٣٣٧٤ر٦
الصادرات من السلع والخدمات	١١٥٠٢	٧٣٣٠	٨١٨٨	٨٢٣٩	٩٩٨٦ر٠
الواردات في السلع والخدمات	ـ ٦٦١٠	ـ ٦١٦٧	ـ ٦٣٥٩	ـ ٦١٨٥	ـ٠ر٦٧٤٤
الاجمالي	٢٢٣٩٨	١٨٣٩٣	١٩٨٢٥	٢١٩٧٩	٢٣٦١٦ر١

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء ـ المجلد الاحصائي السنوي ـ أعداد متفرقة ـ الدوحة ـ قطر

جدول رقم (م٦)

الناتج المحلي الاجمالي ومجاميع الدخل الاخرى بالاسعار الجارية

(مليون ريال)

البيان	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
١ ـ الناتج المحلي الاجمالي	٢٢٣٩٨ر٦	١٨٣٩٣ر٢	١٩٨٢٤ر٥	٢١٩٧٩ر٢	٢٣٦١٦ر١
٢ ـ صافي تحويلات عوامل الانتاج من العالم الخارجي	١٩٩٧ر٩	٢٠٢٢ر٠	١٤٦٩ر٠	٩٣٢ر٠	٧٠٦ر٠
٣ ـ الناتج القومي الاجمالي (١ +٢)	٢٤٣٩٦ر٥	٢٠٤١٥ر٢	٢١٢٩٣ر٥	٢٢٩١١ر٢	٢٤٣٢٢ر١
٤ ـ اهلاك رأس المال الثابت	٣٠٤٥ر٢	٣١١٣ر٤	٣١٦٦ر٧	٣١٠٢ر٦	٣٠٥٧ر١
٥ ـ الدخل القومي (٣ ـ ٤)	٢١٣٥١ر٣	١٧٣٠١ر٨	١٨١٢٦ر٨	١٩٨٠٨ر٦	٢١٢٦٥ر٠
٦ ـ صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي	ـ ٤١٩٩ر٦	ـ ٣٧٣٣ر٣	ـ ٣٥٣٧ر٥	ـ ٤١٣٠ر٠	ـ ٣٩٧٢ر٠
٧ ـ الدخل القومي المتاح (٥+٦)	١٧١٥١ر٧	١٣٥٦٨ر٥	١٤٥٨٩ر٣	١٥٦٧٨ر٦	ـ ١٧٢٩٣ر٠

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء - المجموعة الاحصائية السنوية - اعداد متفرقة - الدوحة - قطر

جدول رقم (م٧)

تطور عرض النقد

(مليون ريال قطري)

البيان	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
١ - النقد	٤٠١٦ر٧	٤٤٨٧ر٢	٤٧٧٨ر٤	٣٤٠٠ر٤	٣٤٠٢ر٦
نقد لدي الجمهور	١١٢٠ر٠	١٢٨٧ر٨	١٢٤٨ر٧	١١٧٩ر٦	١٢٤٥ر٠
ودائع تحت الطلب	٢٨٩٦ر٧	٣١٩٩ر٤	٣٥٢٩ر٧	٢٢٢٠ر٨	٢١٥٧ر٦
٢ - شبه النقد	٧٢٨٨ر٧	٨٠٨١ر٨	٨٨٧١ر٥	٩١٠٨ر٩	١٠٨٤٧ر٢
الودائع لأجل	٣١٣٠ر٩	٤٣٧٨ر٣	٥١٣١ر١	٥١٠٨ر٥	٤٦٠٤ر٠
الودائع بالعملات الاجنبية	٤١٥٧ر٨	٣٧٠٣ر٥	٣٧٤٠ر٤	٤٠٠٠ر٤	٤٢٤٣ر٢
اجمالي عرض النقد	١١٣٠٥ر٤	١٢٥٦٩ر٠	١٣٦٤٩ر٩	١٢٥٠٩ر٣	١٤٢٤٩ر٨

المصدر : التقرير السنوى - مؤسسة النقد القطرى - الدوحة - أعداد مختلفة .

جدول رقم (م٨)

تطور التسهيلات الائتمانية

(مليون ريال قطري)

القطاعات	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
الحكومة والمؤسسات الحكومية	٢٩١ر٩	٣٠٩ر٧	٢٩٣ر١	٣١١٤ر٤	٤٤٤٨ر٠
التجارة العامة	٢٣٣٠ر٢	٢٥٣٣ر٣	٢٥٣١ر٦	٣٠٤٧ر٥	٢٧٩٦ر٤
الصناعة	٢٨٥ر٠	٢٩٧ر٩	٢٠٢ر١	١٦٨ر٤	١٠٥ر٦
الزراعة	٠ر٦	٠ر٤	٠ر٥	١ر١	٦٧ر٠
الاسكان والانشاءات	٨٧٦ر٨	٩٠١ر١	٩٥٦ر٠	٧٤٩ر٠	٦٨٧ر٦
الاراضي	١٩ر٤	٣١ر٩	١٩ر١	٤٠ر٩	١٥ر٧
البنوك والمؤسسات المالية	٦١ر٥	٦٧ر١	٤٧ر١	٤٧ر٥	٢٥ر٧
النقل	٩٦ر٥	٩٧ر٤	١٠٦ر٥	٩٣ر٧	٧٦ر٠
الافراد والمهن الحرة	٢٢٤٩ر١	٣٥١٤ر٩	٤٢٦٤ر٩	١٨٠٧ر٥	٢٠٠٥ر٢
قطاعات أخرى	٢٣٤ر٠	٢٧٧ر٦	٣٢٢ر٤	١٩٤ر٩	٣٢٦ر٠
الاجمالي	٦٤٤٥ر٠	٨٠٣١ر٣	٨٧٤٣ر٣	٩٢٦٤ر٩	١٠٥٥٣ر٢

المصدر : التقرير السنوى - مؤسسة النقد القطرى - الدوحة - أعداد مختلفة .

جدول رقم (م٩)

العوامل المؤثرة على السيولة النقدية المحلية

(مليون ريال قطري)

السنوات	صافي الاتفاق الحكومي المحلي	العمليات المصرفية المحلية	الاجمالي	نشاط القطاع الخاص مع العالم الخارجي	التغير في السيولة المحلية
١٩٨٥	٩٢٠٨	٢٣٩	٩٤٤٧	ـ ٨٤٩٦	٩٥١
١٩٨٦	٨٤٣٧	٩٤٢	٩٣٧٩	ـ ٨١١٥	١٢٦٤
١٩٨٧	٨١٧١	٤٣	٨٢١٤	ـ ٧١٣٣	١٠٨١
١٩٨٨	٧٩٠٩	٩٠	٧٩٩٩	ـ ٩١٤١	١١٤٢

المصدر : التقرير السنوى - مؤسسة النقد القطرى - الدوحة - أعداد مختلفة .

جدول رقم (م ١٠)

الموازنة العامة لدولة قطر

(مليون ريال)

العناصر	١٤٠٧/٦هـ	١٤٠٨/٧هـ	١٤٠٩/٨هـ
اولاً : الايرادات العامة :			
١ ـ ايرادات البترول	٣٠٤٨	٤٦٨٥	٥٩٣٩
٢ ـ ايرادت أخرى	٢٨٣٥	٢٤٠٨	١٧٤٩
الاجمالي	٥٨٨٣	٧٠٩٣	٧٦٨٨
ثانياً : النفقات العامة :			
١ ـ الرواتب والاجور	٤٤٠٢	٤٢٩٣	٥١٩٤
٢ ـ المصروفات الجارية	٣٥١٠	٤٠٧٤	٦٥٦٤
٣ ـ الرأسمالية الثانوية	١٠٣٦	٥٩٦	٩٣٦
٤ ـ المشروعات الرئيسية	١٤٨٤	١٤٠٩	١٦٨٩
الاجمالي	١٠٤٣٢	١٠٣٧٢	١٤٣٨٢
الفائض أو العجز	(٤٥٥٠)	(٣٢٧٨)	(٦٦٩٥)

المصدر : التقرير السنوى - مؤسسة النقد القطرى - الدوحة - أعداد مختلفة .

الارقام بين قوسين سالبة

جدول (م ١١)

نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي

(مليون ريال)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات من السلع والخدمات	الواردات من السلع والخدمات	إجمالي حجم التجارة	فائض فجوة الموارد	نسبة اجمالي التجارة الى الناتج المحلي ٪
١٩٨٥	٢٢٣٩٨	١١٥٠٢	٦٦١٠	١٨١١٢	٤٨٩٢	٨٠٫٩
١٩٨٦	١٨٣٩٣	٧٣٣٠	٦١٦٧	١٣٩٧	١١٦٣	٧٣٫٤
١٩٨٧	١٩٨٢٥	٨١٨٨	٦٣٥٩	١٤٥٤٧	١٨٢٩	٧٣٫٤
١٩٨٨	٢١٩٧٩	٨٢٣٩	٦١٨٥	١٤٤٢٤	٢٠٥٤	٦٥٫٦
١٩٨٩	٢٣٦١٦٫١	٩٩٨٦٫٠	٦٧٤٤٫٠	١٦٧٣٠٫٠	٣٢٤٢٫٠	٧٠٫٨

المصدر : التقرير السنوى - مؤسسة النقد القطرى - الدوحة - أعداد مختلفة .

جدول رقم (م١٢)

انتاج وصادرات النفط الخام بالمليون برميل

السنوات	انتاج العمليات البرية	انتاج العمليات البحرية	اجمالي الانتاج	الصادرات	نسبة الصادرات الى الانتاج٪
١٩٨٥	٦٠ر٨	٥١ر٠	١١١ر٨	١٠٢ر٢	٩١ر٤
١٩٨٦	٦٣ر٨	٥٨ر٤	١٢٢ر٢	١١٢ر٠	٩١ر٧
١٩٨٧	٥١ر٠	٥٥ر٩	١٠٦ر٩	٩٣ر٠	٨٧ر٠
١٩٨٨	٦٩ر١	٥٥ر٣	١٢٤ر٤	١١٢ر٠	٩٠ر٠
١٩٨٩	٧٢ر٥	٦٦ر٣	١٣٨ر٨	١١٣ر٠	٨١ر١

المصدر : التقرير السنوى - مؤسسة النفط القطرى - الدوحة - أعداد مختلفة .

جدول رقم (م١٣)

واردات دولة قطر بالمليون ريال

البيان	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
الاغذية والحيوانات الحية	٦٣٠ر١	٦٨٩ر٦	٧٠٦ر٢	٧٩٤ر٠	٧٢٧ر٦
المشروبات والتبغ	٩١ر٠	٩٤ر٣	٧٩ر٣	٧٣ر١	٧٧ر٥
مواد خام غير معدة للاكل باستثناء المحروقات	١٢٤ر٢	١٢٨ر٦	١١١ر٩	١٤٠ر٨	١٨٢ر٥
الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة	٣٢ر٩	٣٥ر١	٣٢ر٤	٣٣ر٨	٣٧ر٩
الزيوت والشموع الحيوانية والنباتية	٣٥ر٠	٢٠ر٨	٢٤ر٠	٢٥ر٥	٣٢ر٥
المواد الكيماوية والمنتجات المرتبطة بها	٢١٤ر٠	٢٢٦ر٧	٢٦١ر٨	٢٩٧ر٧	٢٨٩ر٣
البضائع المصنوعة مصنفة في معظم الاحيان حسب المادة	٧٩٩ر٥	٧٥٧ر٧	٧٠٩ر٢	٨٧٠ر٤	١١٥٥ر٨
آلات ومعدات النقل	١٦٢٢ر٦	١٤٨٢ر٣	١٦٦٦ر٩	١٨٢٠ر٨	١٧٨٦ر٢
مصنوعات منوعة	٥٨٠ر٢	٥٤٧ر١	٥٠٩ر٣	٥٣٥ر٨	٥٣٤ر٩
اصناف ومعاملات غير مصنعة في مكان آخر	١٧ر٠	١٧ر٥	٢٦ر٩	٢١ر٢	٢ر٤
الاجمالي	٤١٤٦ر٥	٣٩٩٩ر٧	٤١٢٧ر٩	٤٦١٣ر١	٤٨٢٦ر٦

المصدر : التقرير السنوى - مؤسسة النقد القطرى - الدوحة - أعداد مختلفة - الدوحة - قطر

جدول رقم (م ع ١)

السكان النشطون اقتصادياً حسب النشاط الاقتصادي والجنسية والنوع

مارس ١٩٨٦م

البيان	قطريون			عرب			أجانب			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
الزراعة وصيد البر والبحر	١٢٠	٢	١٢٢	١٤٠٩	١	١٤١٠	٤٧٥٠	١	٤٧٥١	٦٢٧٩	٤	٦٢٨٣
المناجم والمحاجر	١٤٢١	٨	١٤٢٩	٨٠٩	٥٢	٨٦١	٢٤٠٢	١١٥	٢٥١٧	٤٦٣٢	١٧٥	٤٨٠٧
الصناعات التحويلية	٤٠٤	٢٢	٤٢٦	٢٠٩١	٣٥	٢١٢٦	١١٢٩٦	٦٦	١١٣٦٢	١٣٧٩١	١٢٣	١٣٩١٤
الكهرباء والغاز والماء	١٣٧٢	١	١٣٧٣	٢٨١	-	٢٨١	٣٦١١	١	٣٦١٢	٥٢٦٤	٢	٥٢٦٦
التشييد والبناء	٢٧٢	١	٢٧٣	٢٩٢١	٢٥	٢٩٤٦	٣٧٢١٥	٨٩	٣٧٣٠٤	٤٠٤٠٨	١١٥	٤٠٥٢٣
التجارة والمطاعم والفنادق	١٠٦٤	٤	١٠٦٨	٢٦٨٦	٧٩	٢٧٦٥	١٧٨٩٧	٢٣٤	١٨١٣١	٢١٦٤٧	٣١٧	٢١٩٦٤
النقل والتخزين والمواصلات	٥٣٣	١٥	٥٤٨	١٠١٠	٩٩	١١٠٩	٥٥٣٢	١٦٨	٥٧٠٠	٧٠٧٥	٢٨٢	٧٣٥٧
التمويل والتأمين والعقارات	١٩٧	٣	٢٠٠	٩٣٠	١٦١	١٠٩١	١٧٢٣	١٤٣	١٨٦٦	٢٨٥٠	٣٠٧	٣١٥٧
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	١٢٣٠٤	٢٩١٦	١٥٢٢٠	٢٢٨١٧	٢٦٥٤	٢٥٤٧١	٤٣٢٠١	١٢٥٧٤	٥٥٧٧٥	٧٨٣٢٢	١٨١٤٤	٩٦٤٦٦
أنشطة غير كاملة التوصيف	١٤٦	٢	١٤٨	٧٣	٤	٧٧	٢٦٩	٧	٢٧٦	٤٨٨	١٣	٥٠١
المجموع	١٧٨٣٣	٢٩٧٤	٢٠٨٠٧	٣٥٠٢٧	٣١١٠	٣٨١٣٧	١٢٧٨٩٦	١٣٣٩٨	١٤١٢٩٤	١٨٠٧٥٦	١٩٤٨٢	٢٠٠٢٣٨

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء ـ المجموعة الاحصائية ـ يوليو ١٩٩٠م ـ الدوحة ـ قطر.

جدول رقم (م ١٥)

السكان النشطون اقتصاديا[1] (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنسية والجنس والمهنة

مارس ١٩٨٦م

الجنسية	قطريون		عرب		أجانب		المجموع	
المهنة	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
(٠،١) الاخصائيون والفنيون ومن اليهم	١٧٢٨	٢١٨٦	٦٧٠٨	١٩٤٥	٦٦٥٠	١٣٨٠	١٥٠٨٦	٥٥١١
(٢) المديرون الاداريون ومديرو الاعمال	٨٨١	٥	٨١٢	٤	٨٥٣	١٣	٢٥٤٦	٢٢
(٣) القائمون بالاعمال الكتابية	٥٨٦٣	٣٦٦	٧٨٢٨	٧٧٧	٧٨٩٢	٨٦٨	٢١٥٨٣	٢٠١١
(٤) القائمون باعمال البيع	١٠٦٠	٩	١٠٤٢	٥٢	٧٩٤٢	٥٥	١٠٠٤٤	١١٦
(٥) العاملون في الخدمات	٢٧٤٢	٣٧٢	٦٠٠٠	٣٢١	٢٣٦١٧	١١٠٤٩	٣٢٣٥٩	١١٧٤٢
(٦) العاملون في الزراعة وتربية الحيوان والصيد	١٣٩	١	١٨٠٨	١	٥٧٣٣	–	٧٦٨٠	٢
(٧، ٨، ٩) عمال الانتاج والمهن المرتبطة بهم	٥٢٥١	٣٠	١٠٧٧٤	٥	٧٥٠٩٨	٢٧	٩١١٢٣	٦٢
(س) عمال يصنفوا حسب المهنة	١٦٩	٥	٥٥	٥	١١	٦	٣٣٥	١٦
المجموع	١٧٨٣٣	٢٩٧٤	٣٥٠٢٧	٣١١٠	١٢٧٨٩٦	١٣٣٩٨	١٨٠٧٥٦	١٩٤٨٢

(١) لايشمل المتعطلين الجدد.

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء ـ المجموع الاحصائية السنوية يوليو ١٩٩٠م ـ الدوحة ـ قطر

جدول رقم (م١٦)

الطلاب في المدارس الخاصة حسب الجنس ونوع المدرسة

١٩٨٤/١٩٨٥ - ١٩٨٨/١٩٨٩

نوع المدرسة	السنة	١٩٨٤/١٩٨٥	١٩٨٥/١٩٨٦	١٩٨٦/١٩٨٧	١٩٨٧/١٩٨٨	١٩٨٨/١٩٨٩
مدارس عربية	ذكور	٢١٤٤	٢٩٦١	٢٨١١	٣٢٨٥	٣٧٣٨
	اناث	١٩٠٥	٢٥٢١	٢٢٢٣	٢٦٥٦	٢٩٧١
	مجموع	٤٠٤٩	٥٤٨٢	٥٠٣٤	٥٩٤١	٦٧٠٩
مدارس اجنبية	ذكور	٤٦٨٢	٥٦٧٠	٦١٧٠	٦٨٩٧	٧٦٢٠
	اناث	٤٣١٩	٤٨٦٧	٥١٣٤	٥٥٠٨	٦٢٤٦
	مجموع	٩٠٠١	١٠٥٣٧	١١٢٥٧	١٢٤٠٥	١٣٨٦٦
المجموع العام	ذكور	٦٨٢٦	٨٦٣١	٨٩٣٤	١٠١٨٢	١١٣٥٨
	إناث	٦٢٢٤	٧٣٨٨	٧٣٥٧	٨١٦٤	٩٢١٧
	مجموع	١٣٠٥٠	١٦٠١٩	١٦٢٩١	١٨٣٤٦	٢٠٥٧٥

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء - المجموعة الاحصائية - الدوحة - قطر - أعداد متفرقة

جدول رقم (م١٧)

طلاب (١) جامعة قطر حسب الجنس والكلية

١٩٨٦/١٩٨٥ ـ ١٩٩٠/١٩٨٩م

السنة	١٩٨٦/١٩٨٥		١٩٨٧/١٩٨٦		١٩٨٨/١٩٨٧		١٩٨٩/١٩٨٨		١٩٩٠/١٩٨٩	
الكلية	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
قبل التخصص (٢)	٤٣٨	٧٣٩	٣٦٥	٨١٥	٤٦٢	١٠٤٢	٣٤٣	١١٥١	٣٤٨	١١٠١
التربية	٦٥٢	١٧٦٥	٥٣٨	١٦٨٨	٥٠٤	١٥١٣	٥٠٨	١٥٣٨	٤٥٩	١٥١٦
الانسانيات	٢٩٧	١٨٠	٢٢٠	٢٤٠	٢٠١	٣٥٢	٢٣١	٣٧٩	٢٠٩	٥١١
الشريعة	١٢٨	٢٤٥	١٤٠	٣١٠	١١١	٣٩٧	١٣١	٤٧٢	٩٣	٤٤٧
العلوم	١٤٢	٢١٢	١١٧	١٩٢	١١٤	٢٥٥	١٦١	٢٢١	١٦٢	٢٧١
الهندسة	١٥٦	—	١٤٦	—	١٤٩	—	١٧١	—	٢٠٧	—
الادارة والاقتصاد	٦٢	٤١	٧٢	٨٨	١١٥	١٣٠	١٤٥	١٧٠	١٥٩	١٥٤
المجموع	١٨٧٥	٣١٨٢	١٥٩٨	٣٣٣٣	١٦٥٦	٣٦٩١	١٦٩٠	٣٩٣١	١٦٣٧	٤٠٠٠

(١) ربيع كل عام.

(٢) لايشمل كليات الهندسة والادارة والاقتصاد.

٤/٦٦٠سكات

جدول رقم (١٨)

توزيع موظفي الدولة حسب المهن والجنسية

البيان		١٤٠٥/٦/٣٠هـ		١٤٠٩/٦/٣٠هـ	
المهن	الجنسية	العدد	%	العدد	%
العلمية والفنية	قطري	٣٦٠١	١٢,٣	٤٧٦٧	١٥,٧
	غير قطري	٦٣٧٢	٢١,٧	٧٢٧٩	٢٤,٠
	المجموع	٩٩٧٣	٣٤,٠	١٢٠٤٦	٣٩,٨
الادارية	قطري	٥٠٠	١,٧	٤٩٠	١,٦
	غير قطري	٨٦	٠,٣	٦٨	٠,٢
	المجموع	٥٨٦	٢,٠	٥٥٨	١,٨
الكتابية	قطري	٢٨٨٦	٩,٨	٣٣٦٧	١١,١
	غير قطري	٢٤٥١	٨,٤	٣١٦٥	١٠,٤
	المجموع	٥٣٣٧	١٨,٢	٦٥٣٢	٢١,٦
الخدمات	قطري	١٨٢٤	٦,٢	١٥٥٩	٥,١
	غير قطري	٨١٥	٢,٨	٦٦٤	٢,٢
	المجموع	٢٦٣٩	٩,٠	٢٢٢٣	٧,٣
الزراعة	قطري	١١	٠,٠٤	١٠	٠,٠٣
	غير قطري	١٧٦	٠,٦	١٩٣	٠,٦
	المجموع	١٨٧	٠,٦	١٩٤	٠,٦
عمال الانتاج	قطري	٤٤٩٦	١٥,٣	٤٠٧٦	١٣,٥
	غير قطري	٦١١١	٢٠,٨	٤٦٩٢	١٥,٥
	المجموع	١٠٦٠٧	٣٦,٢	٨٧٦٨	٢٨,٩
الاجمالي	قطري	١٣٣١٨	٤٥,٤	١٤٤٤٤	٤٧,٧
	غير قطري	١٦٠١١	٥٤,٦	١٥٨٤٨	٥٢,٣
	المجموع	٢٩٣٢٩	١٠٠,٠	٣٠٢٩٢	١٠٠,٠

المصدر:- وزارة المالية والبترول - ادارة شؤون الموظفين - قسم الاحصاء - الدوحة - قطر

(ع.ب)

جدول رقم (١٩)

توزيع موظفي الدولة حسب الحالة التعليمية

البيان		١٤٠٥/٦/٣٠هـ		١٤٠٩/٦/٣٠هـ	
الحالة التعليمية	الجنسية	العدد	%	العدد	%
بدون مؤهل	قطري	٦٥٥٥	٢٢,٣	٦٢٢٧	٢٠,٦
	غير قطري	٥٤٠٤	١٨,٤	٥٠٩٧	١٦,٨
	المجموع	١١٩٥٩	٤٠,٨	١١٣٢٤	٣٧,٤
ابتدائية	قطري	٨١٥	٢,٨	٩٤١	٣,١
	غير قطري	٣١٤	١,١	٢٧٢	٠,٩
	المجموع	١١٢٩	٣,٨	١٢١٣	٤,٠
اعدادية	قطري	٧٤١	٢,٥	٩٤٢	٣,١
	غير قطري	٥٥٨	١,٩	٤٧٤	١,٦
	المجموع	١٢٩٩	٤,٤	١٤١٦	٤,٧
ثانوية	قطري	١٤١١	٤,٨	١٤٣٨	٤,٧
	غير قطري	٢٤٩٣	٨,٥	٢٢٧٦	٧,٥
	المجموع	٣٩٠٤	١٣,٣	٣٧١٤	١٢,٣
دبلوم متوسط	قطري	٩٣٥	٣,١٩	١٠٦٥	٣,٥٢
	غير قطري	٢١٤٢	٧,٣	٢١١١	٧,٠
	المجموع	٣٠٧٧	١٠,٥	٣١٧٦	١٠,٥
بكالوريوس و ليسانس	قطري	١٩٩١	٦,٨	٣١٠٣	١٠,٢
	غير قطري	٣٧٨٤	١٢,٩	٣٩٦٦	١٣,١
	المجموع	٥٧٧٥	١٩,٧	٧٠٦٩	٢٣,٣
دبلوم عالي	قطري	٤٧	٠,٢	٤٤	٠,١
	غير قطري	٣٣٣	١,١	٣١٨	١,٠
	المجموع	٣٨٠	١,٣	٣٦٢	١,٢
ماجستير	قطري	٣٧	٠,١	٥٧	٠,٢
	غير قطري	١٥٧	٠,٥	٢١٢	٠,٧
	المجموع	١٩٤	٠,٧	٢٦٩	٠,٩
دكتوراه	قطري	١٣	٠,٠٤	٣٤	٠,١
	غير قطري	٢٧٤	٠,٩	٣٤٨	١,١
	المجموع	٢٨٧	١,٠	٣٨٢	١,٣
اخرى	قطري	٧٧٣	٢,٦	٣٩٢	١,٣
	غير قطري	٥٥٢	١,٩	٤٧٥	١,٦
	المجموع	١٣٢٥	٤,٥	٨٦٧	٢,٩
الاجمالي	قطري	١٣٣١٨	٤٥,٤	١٤٤٤٤	٤٧,٧
	غير قطري	١٦٠١١	٥٤,٦	١٥٢٩٢	٥٠,٥
	المجموع	٢٩٣٢٩	١٠٠,٠	٣٠٢٩٢	١٠٠,٠

المصدر :- وزارة المالية والبترول - ادارة شؤن الموظفين
- قسم الاحصاء

(ع.ب)

- الدوحة قطر.

جدول رقم (٢٠)

توزيع الوظائف الحكومية حسب حلقات الكادر الوظيفي والجنسية

البيان		١٤٠٥/٦/٣٠هـ		١٤٠٩/٦/٣٠هـ		معدل النمو السنوي
الحلقة	الجنسية	العدد	٪	العدد	٪	المركب ٪
	قطري	١٤٧	٥ر٠	١٩٩	٧ر٠	٧ر٩
ح١	غ قطري	٢٦٧	٩١ر٠	٣٣٧	١ر١	٦ر٠
	مجموع	٤١٤	١ر٤١	٥٢٦	١ر٧	٦ر٢
	قطري	٣٠٤٠	١٠ر٤	٤٣٧٧	١٤ر٤	٩ر٥
ح٢	غ قطري	٤٠٨١	١٣ر٩	٣٨٩٨	١٢ر٩	-١ر١
	مجموع	٧١٢١	٢٤ر٣	٨٢٧٥	٢٧ر٣	٣ر٨
	قطري	٣٠٦٨	١٠ر٥	٣٢٦٦	١٠ر٨	١ر٦
ح٣	غ قطري	٣٨١٠	١٣ر٠	٤٣٩٠	١٤ر٥	٣ر٦
	مجموع	٦٨٧٨	٢٣ر٥	٧٦٥٦	٢٥ر٣	٢ر٧
	قطري	٧٠٢١	٢٤ر٠	٦٥٥٨	٢١ر٦	-١ر٧
ح٤	غ قطري	٧٧٧٨	٢٦ر٥	٧١٦٨	٢٣ر٧	-٢ر٠
	مجموع	١٤٧٩٩	٥٠ر٥	١٣٧٢٦	٤٥ر٣	-١ر٩
راتب	قطري	٤٢	١٤ر٠	٤٤	١٤ر٠	١ر٢
مقطوع	غ قطري	٧٥	٢٥ر٠	٥٥	١٥ر٠	٧ر٥
	مجموع	١١٧	٣٩ر٠	٩٩	٣ر٠	٤ر١
	قطري	١٣٣١٨	٤٥ر٤	١٤٤٤٤	٤٧ر٧	٢ر٠
الاجمالي	غ قطري	١٦٠١١	٥٤ر٦	١٥٨٤٨	٥٢ر٣	-١ر٠
	مجموع	٢٩٣٢٩	١٠٠ر٠	٣٠٢٩٢	١٠٠ر٠	٨ر٠

المصدر : جمعت وحسبت من التقرير السنوي ، إدارة شئون الموظفين ، وزارة المالية والبترول ، اعداد مختلفة.

الدوحة - قطر .

المراجـــع

١ - د كتور ابراهيم حسن العيسوى : مناهج قياس التنمية - مذكرة خارجية رقم (١٤٤٦) - معهد التخطيط القومى - القاهرة - ١٩٨٧ .

٢ - الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة - دولة قطر - وزارة المالية والبترول - سنوات مختلفة .

٣ - المجموعة الاحصائية السنوية - دولة قطر - الجهاز المركزى للاحصاء - أعداد مختلفة .

٤ - استراتيجية التنمية والتكامل لدول مجلس التعاون - الأمانة العامة - مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الرياض .

٥ - الاستراتيجية الصحية لدولة قطر لعام ٢٠٠٠ - وزارة الصحة العامة - الدوحة - ١٩٨٩ .

٦ - التقرير السنوى - مؤسسة النقد القطرى - الدوحة - سنوات مختلفة .

٧ - تقرير تنشيط الحركة الاقتصادية فى الكويت - بنك الكويت المركزى - الكويت - ١٩٨٣ .

٨ - دكتور أحمد السمان : دراسة قطاع البناء والتشييد - الأمانة العامة - المجلس الأعلى للتخطيط - الدوحة - ١٩٩٠ .

٩ - دكتور حسين العبد الله وآخرون : استراتيجية استخدام النفط والغاز فى دولة قطر - الدوحة - ١٩٩١ .

١٠ - دكتور حسين محمد صالح : تخطيط ومتابعة التجارة الخارجية فى ج.م.ع. - الأساليب الحالية وامكانات التطوير - مذكرة خارجية رقم (١٤٢١) - معهد التخطيط القومى - القاهرة - ١٩٨٦ .

١١ - ـــــــــــــــ : بدائل وسياسات تصحيح التركيبة السكانية - الأمانة العامة - المجلس الأعلى للتخطيط - الدوحة - ١٩٩١ .

١٢ - ـــــــــــــــ : متابعة وتقييم النمو الاقتصادى والاجتماعى فى دولة قطر السنوات ٨٠ - ١٩٨٩ - الأمانة العامة - المجلس الأعلى للتخطيط - الدوحة - ١٩٩١ .

١٣ - حامد ريحان : دراسة القطاع المصرفى - الأمانة العامة - المجلس الأعلى للتخطيط - الدوحة - ١٩٩٠ .

١٤ - حمزة الكوارى : مدخل لدراسة المالية العامة فى دولة قطر - الأمانة العامة - المجلس الأعلى للتخطيط - الدوحة - ١٩٩٠ .

١٥ - عبد العزيز المناعى : مشروع التأمين الصحى والرسوم النوعية للخدمات الصحية - الأمانة العامة - المجلس الأعلى للتخطيط - الدوحة - ١٩٩٢ .

١٦ - ـــــــــــــــ : تطوير نظام اسكان كبار الموظفين والمساكن الشعبية واقتراح بنك للاسكان - الأمانة العامة - المجلس الأعلى للتخطيط - الدوحة - ١٩٩٠ .

١٧ - دكتور على الكوارى : نحو مفهوم أفضل لأسباب الخلل السكانى فى أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت - ١٩٨٣ .

١٨ - دكتور عمرو محى الدين : التنمية والتخطيط الاقتصادى - دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت - ١٩٧٣ .

١٩ - دكتور محمد البنا : دراسة الوضع الراهن للقطاع الخاص فى قطر - وامكانيات مشاركته فى التنمية الاقتصادية مستقبلا - الأمانة العامة - المجلس الأعلى للتخطيط - الدوحة - ١٩٩١ .

٢٠ - دكتور محمد محمود الامام وآخرون : تقرير بعثة البنك الدولى للمجلس الأعلى للتخطيط - الدوحة - ديسمبر ١٩٨٩ .

٢١ - دكتور محمود الشافعى : التخطيط المركزى وتطوره - المؤتمر الرابع لاتحاد الاقتصاديين العرب - الكويت - ١٧-٢٠ مارس ١٩٧٢ .

٢٢ - دكتور مجيد مسعود : جهاز التخطيط فى دولة قطر - الأمانة العامة - المجلس الأعلى للتخطيط - الدوحة - ١٩٩٢ .

٢٣ - صندوق النقد العربى - التقرير الاقتصادى العربى الموحد - أعداد مختلفة.

٢٤ - دكتور نعيم عقلة نصير : ملامح سياسة زيادة نصيب الطاقة البشرية القطرية فى وظائف المؤسسات العامة - المجلة العلمية - كلية التجارة والاقتصاد - العدد الثالث - الدوحة - ١٩٩٢ .